

كتاب رسائل في الحكمة
 ١٣
 مخطوطة

٢٩١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

اشارة منها
 ثلث رسائل للنصير الطوسي
 من قبل الحكمة

كتبت في سنة ١٠٩٠

١٠٩

٢٩١٢

٢٩١٢
 ٥١
 ٥٥ - ٦٥
 ٦٥ - ٩٥
 ٩٥ - ١٠٢
 ١٠٢ - ١٠٩

رساله في الحكمة



٢٤١٢

دره
١٠٩

قد وقف هذه السلسلة على الأقطاب والمجاهدين المعظمين
ذلك ليرى والنور ما دم الحزم السليم
من السلسلة السليمة العارضة
ومما صحى به عن حرم الله محمد
رأده المعصومين واولادهم
السنة لعلهم



الحمد لله نصب في كل زمان صاويًا لمخلوق إلى
الطريق القويم. ومرشدًا لهم إلى الله المستقيم
وأيده بتأييده حتى جمع بين فضيلتي العلم والعمل
وبلغ مقاصد أهل الكمال بقوتي الكشف والنظر
وصار مبتدئًا لحكام الشريعة ومشية إلى أسرار
أهل الحقيقة سالكا سبل الخيرات وأصلا إلى
أقصى مقاصد أهل السعادات تابيا في العالم
لبنة المصطفى وجبلة المجتبي محمد خير الخلق الداعي

إلى أشرف الطريقة صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه
واتباعه كما نصب في زماننا هذا المولى المعظم
الامام الأعظم قطب الأولياء وخليفة الأنبياء
الداعي إلى الحق الهادي لمخلوق صدر الملة والدن
مجد الإسلام والمسلمين محمد بن اسحق دام الله بآ
وإنح مرامه واسبح عليه نعمه في دنياه وآخره
ومنتقلبه ومثواه أنه مفيض الخيرات ومنزل البركات
ومحب الدعوات **وبعد** فقد وصل جنابه العلى
الذى بجداسل العلم والذوق جميعا مطالبهم ليد
إلى أوج خلق الله سبحانه إليه محمد بن محمد الطوسي
كتابا جامعًا للإشارات الروحانية إلى الله
الربانية مضمنا للطايف الحكيمة والنكت العلية
مرشدًا إلى المعاني الغيبية والخطرات الذوقية

فاستفاد منه بقدر استعداده وجعله عند الحاجة
اليه في معاده وامثل امره النافذ وموسومة المطالع
في ايراده ما وقف عليه وصل اليه مما قيل في المسائل
التي حلها لا يستطلع وان كان قاصداً فهم عن ادراك
ما ينبغي مقصداً عن ادراكه على الوجه الذي ينبغي
وبعث اسخ له الى باب الشيف وجنابه المنيف
ليتشرف بنظر الصايب ويعرض على رايه الكاشف
فان وقع موقع الارتضاء استسعد بذلك خادماً
الدعاء والافئدة مستغن عن الايراد والاصدا
وقصور فهمه غير ممكن ان يتدارك بالاستدراك
فاقول اما صدر الكتاب فشملى على فوائد
كل فن لا يخصى ومسايل من كل جنس من الغاية
القصوى وليت التوفيق يساعده في الوصول الى

موفها والتقدير يعطى استعداد الفهم حقيقتهما
واذا كان ذلك اجل واعلى من ان يشغل بها
او محتاج في كل قضية ليراد برهانها او يور
مقالته في تحسينها او ترتيب فصول في ترتيبها فجعلها
ذريعة لمطلب الحقيقة وسيلة الى ما زلت اليقينية
وشرعت في ايراد ما يتعلق بالمسائل المشد على
الاسهولة والفوائد المتعلقة بذلك الوجه المشككة
انقياد الامر وامثالاً لحكمه **فاقول** وبالله
واليه ان شاء الطريق **قول** ادام الله آياته **المسئلة**
الاوية هل ثبت عندكم ان وجود واجب الوجود
امر زائد على حقيقته ام وجوده عين ما بينه وان
ليست له حقيقة وراء الوجود وما له هان الموصح
حقيق ذلك فان جمع ما ذكر في توكيد كل واحد

من الامرين غير تام ولا متنع للسبب لانه ان قيل
بان وجوده عين حقيقته اعنادا او رضابا كره
جماعه في توير ذلك فلقايل ان نقول لانم ان
وجود الحق عين حقيقته ويدل على ذلك من وجوه
منها انه من البين ان مفهوم الوجود من حيث
تعيينه في تعقلنا مفهوم واحد وهذا المفهوم من
انه مع قطع النظر عن كل ما سواه اما ان يعنى ان يكون
لما فيه شئ من الماهيات او لا يتقضى ذلك ولا يتقضى احد من القسمين
فان كان الاول حجب ان يكون كل وجود عارضا لما
اوله صلاحته ذلك فوجود واجب الوجود يكون
صفة حقيقته وان كان الثاني وجب ان لا يكون
شئ من الوجودات المتعقلة عارضا لشي من الماهيات
فاما ان لا يكون هذه الماهيات الممكنة موجودة

وان كانت موجودة لكن وجودها نفس حقيقتها
وح لا يكون مفهوم الوجود مفهوما واحدا وفردا
مفهوما واحدا سف وان كان الثالث فحينئذ
لا يصح وجود واجب الوجود محررا عن الماهية
الا لسبب مفصل فكون واجب الوجود لانه
واجب الوجود لغيره سف **اقول** اما البه
الموضح تحقيق كون وجوده عين ما بينه وان لست
له حقيقة ورا الوجود فهو انه لو كان له وجودا
لكان مبدء الكل اشين وكل اشين محتاج الى
واحد هو مبدء الاشين والمحتاج الى مبدء لا يكون
مبدءا لكل **فان قيل** الماهية موصوفة والوجود صفة لها
والموصوف متقدم على الصفة القايم بها فالمبدء
الاول واحد وهو الماهية **قيل** الماهية على تقدير

مقدمها على الوجود لا يكون موجودة ولا معدومة
واذن يكون مبدء الموجودات غير موجود ^{هنا}
مح واما قول من البتة ان مفهوم الوجود من ^{حسب}
تعيينه في تعقلنا مفهوم واحد وهذا المفهوم من ^{حسب}
انه سواء ان يقضى ان يكون عارضا لما هيته شئ
او لا يقضى ذلك او لا يقضى واحدا من القسمين
جواب ان الالفاظ التي لها مفهوم واحد ^{القول}
على كثيرين تنقسم الى قسمين **احدهما** ان يكون ذلك
المفهوم في احاد تلك كثيرين بالسواء ^{كالنار}
في زيد وعمر والنفس في هذا والنفس في ذلك ^{القول}
وتسمى تلك الالفاظ بالمتواطئة ويكون حكمها فيها
نقضي تلك المعنويات حكما واحدا كما ذكر **القسم الثاني**
ان يكون المفهوم في تلك اكثره لا على السواء

بل انما ان يكون في بعضها اقدم او اولي او ^{ثاني}
او اكثر وسو كالابيض على الثلج والعاج والوجه
على الجوهر والعرض وفي هذا القسم لا يجب ان
يكون مقضييات تلك المقنومات واحدة بل بما
تختلف مثل اسم الضوء الواقع على ضوء الشمس وضوء
النار وضوء القمر وضوء الشمس يقضى زوال
العشي دون سائر الاضواء ومثل اسم العلم الذي
يكون بعض ما يقع عليه مفهومه بدنيا وبعضه بآ
وبعضه فعليا لوجب وجود معلومه وبعضه
انفعاليا لا لوجب ذلك والوجود من هذا القبيل
فانه يكون في الواجب قايما بذاته من غير عروضة
لما هيته وفي غير الواجب يكون عارضا لما هيته
ثم العارض لما هيته يقضى في الجسم والمادة ان لا يكون

ملك الما يته قائمة بغيرها وفي الصوت والعرض
يقضي قيامها بمحل وكما انه ليس لثايل ان يقول
لو كان الضوء والعلم مقضيين لزوال العشي
ولو جود المعلوم لكان كل ضوء وعلم كذلك
كذلك له ان يقول لو كان الوجود مقضيا لكونه
غير عارض لما هيته لكان كل وجود كذلك
فاذن ثبت ان من الوجود ما يقضي ان لا يكون
عارض لما هيته ومنه ما يقضي ان يكون عارضا
ويطلب القسمة الى انه اما ان يكون مقضيا
للعرض او للعارض او لا يقضي احدهما
الوجه الاخر ان كل عاقل مجزم بان الوجود الواجب
تعيينا في تعقله وتلزم ذلك العين التعقل
سلب شيئا شتى عنه واثبت امور شتى ايضا

مذامع اتفاق جميع العقلاء بان حقيقة مجهولة
فلو كان وجوده عين حقيقة لكان معلوم
الحقيقة اذ لا جاز ان يقال بانه معلوم الذات
من وجه مجهول من آخر لانه يلزم من ذلك ان يتعقل
في ذاته جهتان مختلفتان ومذايب فان لا يوافق
واقع بانه لا جاز ان يتعقل فيه جهات مختلفة
متعددة لما ثبت انه واحد من جميع الوجود ولا شك
في ان اختلاف الجهات في الشيء ساف في صراحة
وحده وايضا فلو علم على هذا الوجه لعلمت
حقيقته وهذا باطل ايضا لانفاقهم بان حقيقة
مجهولة قد لا تذكرنا ان وجوده زايد على حقيقته
اقول كل ما لا يتحمل ان يكون له اشخاص كثيرة
فهو غير محتاج الى تعيين زايد على حقيقته فان حقيقة

سواء كانت نفس وجوده او معرفة وجوده في
تعيينه لعدم احتمال وقوع الشك فيه وانما يحتاج
الى البين كل ما يكون له اشخاص كثيرة فان كل شخص
منه يحتاج الى عين يميزه عن غيره مما هو من نوعه
ومنه ناسه عظيم وسواء الوجود الذي يقع مفهومه
على الواجب والممكن بالتشكيك ام عقلي فان الوجود
في الاعميان لا يمكن ان يقع على اشياء شتى
وذلك الآخر مقول على الوجود الواجب القائم
بذاته الذي لا يعرض لما هيته وعلى غيره من
الموجودات واذا اعتبر وجوده في العقل كان
ممكنا غير واجب واسم الوجود يقع عليه وعلى
الواجب وقوع زيد على وجوده العيني وعلى
وذلك الوجود امر مقول الوجود الواجب غير

معلوم بالكنه والحقيقة وانما يعقل منه هذا الوجود
المعقول مقيد بقيد سبلي واذا تحقق ذلك
ارتفع الاسكال المذكور بسبب تعدد الجهات
واعلم ان سلب الاشياء عنه واشياء الامور
له انما يعقل بعد ثبوت تلك الاشياء والامور
وذلك لا يتحقق معه تعالى عند اعتبار حقيقة
بل يكون بعد صدور الاشياء عنه واما قوله
مع اتفاق جميع العقلاء بان حقيقة مجهولة
من الواجب ان تقول مع اتفاق الحكماء لان
مشايخ المعتزلة من المتكلمين يدعون ان حقيقة
تتج معلومة للبشر كما هي **قوله** والوجه الثاني
ان كونه مبداء لغيره اما ان يكون لانه وجودا لا
وجود مع سلب والاول بط والآخر لان كل

كذلك والثاني باطل والالكان السلب هذا
من علم الثبوت **اقول** كونه مبداءً لغيره يكون
لوجوده الواجب العيني لا للوجود المقول عليه
وعلى غيره بالشكيب الذي يخصه العقلاء ^{يقيد}
سبلي ثم ان كثير من السلوب تكون اجزاء من
علم الثبوت كما ان عدم الغيم مع طلوع الشمس
يكون علة لاضاءة الارض وعدم الضد في ^{المحل}
مع علة الضد الآخر علة نامة لحدوث الضد
الآخر في ذلك **المحل قول** والوجه الآخر
انهم قالوا افراد الطبيعة الواحدة يجب ان
يكون حكمها واحداً ثم انهم سوا على هذه المقدمة
مسايل منها ابطال القول بكون الخلاء ^{بعداً}
مجرداً وفقاً لطبيعته البعدية واحدة فان كانت

مجردة فليكن كذلك في الكل فالجسم بعد مجرد
مذاخلف وان كانت مادية فليكن كذلك في
الكل فالخلاء يستع ان يكون بعد مجرداً وايضاً
قالوا لما ثبت في الاجسام ان تقبل الفصل ان
جسميتها محتاجة الى المادة وجب في كل ^{حسنة}
ان يكون محتاجة الى المادة واذا وضع هذا
فقال اما الوجود من حيث هو وجود حقيقة
واحدة فان افقت الى المعية فليكن كذلك
في الكل وان استغنت عن المادية فليكن
كذلك في الكل هذا وقد يقال في الجواب لوحد
والكثرة ونحوهما غير منقولة الى المادة مع ان
صلاحية ان تربط بالمادة تارة وتجرد عنها
اخرى فعقل مجردة عنها فمن الجاز ان يكون

شان الوجود كذا لك غير انه على تقدير صحة ذلك
ليحصل من جمع ذلك برهان ولا امر بحزم
عقل **القول** قد مر جواب هذا وهو ان البعد
والجسم يقعان على ما تختصهما بالتواطؤ بخلاف الوجود
المقول على الموجودات بالتشكيك واما الوحدة
والكثرة فما عرضان وتجرّد سما عن المادّة
لا يكون الا في العقل كما في سائر الاعراض
التي تتعلق مجردة عن محالها وليس شان الوجود
كذلك وقد روي عن فيثاغورس ان اول
الواحد والاعداد المركبة من تكرار مبدئي
الموجودات وقد صدرت عن المبدأ الاول
على ترتيبها فكانت مجردة عن المواد صدر
منه بتوسطها سائر الموجودات وصارت الوحدة

9
واكثرة معا زنيين لها على الوجه المعلوم فهذا
يناسب الوجود من حيث القيام بالذات
في المبدأ والعروض للمامنيات بعد ذلك لكن
هذا نقل مجرد لا اصل له ولا برهان عليه
القول وما نويد ما ذكرنا ما اعترف بالشخ
الرئيس خاتم الحكماء وخلاصة العقلاء وهو
ما كنا اخترنا الاعراض عن ذكره كما سبقت
الاشارة اليه ثم استدركنا الامر من انما
رأينا من ميسر الحاجة اليه فالمعنا باليسيرة
وذلك قوله الوقوف على حقايق الاشياء
ليس في قدر البشّة فانا لسنا نعرف من الاشياء
الا خواصها ولوازمها والاعراض لا نعرف
الفصول المقومة لكل واحد منها الدال على حقيقة

بل نعرف انها اشياء لها خواص واعراض ولو ارم
فلا نعرف حقيقة الاول ولا العقل ولا النفس
ولا الفلك ولا النار ولا الهواء ولا الماء
ولا الارض ولا نعرف حقيقة الاعراض ثم
مثل في ذلك امثلة واضحة وقرر ما قصدت
اما قول الموقوف على حقايق
الاشياء ليس في قدر البشهر يد بالاشياء
اعيان الموجودات التي تسمى بطباع الموجودات
وانما ذكر ذلك في بيان صعوبه تخديدها
ولم يرد به حقايق المعقولات وذلك لان
يقف على حقيقة الاثبات والنفي كيف
ان يحكم عليهما بامتناع الاجتماع بديه ومن
لم يقف على حقيقة الجسم كيف يحكم بامتناع اجتماع

جسمين في حيز واحد بدية وبامتناع كون
الجسم الواحد في الزمان الواحد في حيزين بدية
ومن لم يقف على حقيقة العشرة والخمسة كيف
يحكم بان العشرة ضعف الخمسة ومن لم يقف
على حقيقة المثلث كيف يحكم ان زواياه مساوية
لقائمتين وباجمله جميع العلوم اليقينية مبنية
على الوقوف على حقايق المعقولات التي
تصوراتها حتى تلك التصديقات المبنية عليها
قوله ثم قال فيما يخص حقيقة الحق التي جعلنا
السؤال عنها تحت البقية المسائل فقال نحن
لا نعرف حقيقة الاول انما نعرف منه انه يجب له
الوجود او ما يجب له الوجود وهذا هو لازم
لوازمه لا حقيقة ونعرف بواسطه هذا اللزم

لوازم اخر كما لو حدانيه وسائر الصفات حقيقة
ان كان يمكن ادراكها سواء الموجود بذاته اي
الذي له الوجود بذاته لكن معني قولنا الذي
له الوجود لذاته اشارة الى شئ لا نعرف حقيقة
وليست حقيقة نفس الوجود ولا ما يميزه من الحقائق
فان لما بينات يكون لها الوجود خارجا عن
حقايقها وحوث في ذاته على الوجود وسواء ان
يدخل الوجود في تحديده ودخل الجنس والفصل
في تحديد البسائط على حسب ما نوضحها للعقل
فكون الوجود جزءا من حتم لا من حقيقة كما ان
الجنس والفصل اجزاء لحدود البسائط لا لذواتها
واما ان يكون له حقيقة فوق الوجود والوجود
من لوازمها **الاول** من ابيانه لا منسلع الوصول

الى كنه المبدأ الاول انما اراد بقوله اما ان يدل
الوجود في تحديده كما يقال عليه الوجود الواقع على
الموجودات بالتشكيك وموئنة له الجنس وتقيده
بتقيده سبلي حتى يختص به وموئنة له الفصل ويريد
بقوله اما ان يكون له حقيقة فوق الوجود والوجود
من لوازمها الاشارة الى وجوده العيني الذي
لا يصل اليه ادراكه عقل عاقل **ثم قرر**
هذا المعنى ايضا بطرزا آخر فقال لا يمكن للأنس
ان يعرف حقيقة الشئ البتة لان مبدأ معرفته
الاشياء هو الجنس ثم يميزه بالعقل من المنسبات
والتبائنات ويعرف ح باللعقل بعض لوازم
الشئ وافعاله وتأثيراته وخواصه فتدريج
من ذلك الى معرفة معرفة مجمله غير محققة وربما لم

من لوازمه الا اليه فان قيل انه عرف اكثرها
الا انه لا يلزم ان يعرف لوازمها كلها ولو كان
يعرف حقيقة الشيء ثم تحد من معرفه حقيقته الى
لوازمه وخواصه لكان يجب ان يعرف لوازمه
وخواصه اجمع لكن معرفته بالعكس مما يجب عليه
الحكاما قرروا ان العلم بالعله هو
العلم بمعلولاتها علما تاما والعلم بالمعلول لا
العلم بعلة الا علما ناقضا وذلك لانه يقضي
العلم بان لذلك المعلول عله ولا يقضي العلم
التام بتلك العلة فبين في قولنا هذا
في اعيان الموجودات بانيا عاما وليس فيه
ما يدل على ان المعقولات لا تترك قولنا
ونحن نقول ان من مقتضى الذوق الصحيح الذي

خطى اسل الحق منه ان مبدء معرفتهم معروضا الحق
لكن بالحق لا بقوا سم وعقولهم فاذا عرفوا الحق
بالحق عرفوا بعد ذلك نفوسهم بالحق من حيث
ما عرفوه به ثم عرفوا ما شاء الحق ان يطلعهم عليه
دفعه او بالتدريج ولهذا يستحيل عندنا ان يعرف
احد حقيقة الشيء ما لم يعرف الحق والحق في كل
متعين عقلا او ذهنا او حسا غير معين ولا
بما رجع ولا مماثل ولا بعيد الامر حيث امتنا
حقيقته عن كل شيء لما ذكرنا وبامور اخر معلومه
للمحققين على سبيل المحصر وقد ذكرنا قبل هذا
على سبيل التلويح في التمهيد ان تعيين الحق سواء
قبل بان وجوده زايد على حقيقته او ان وجوده
عين حقيقته في تعقل كل عاقل لا يمكن ان يكون

مطابقا لما هو الحق عليه في نفسه ولا لبعينه
عند نفسه من حيث ما يتأز عن هواء ان يقضى
علمه بنفسه ذلك اعني الامتياز واذا لم يكن هذا
النوع من التعقل مطابقا لما هو الامر عليه فكل
حكم يتب على هذا التعقل وضاف الى الحق
سلبيًا او اثباتيًا انما هو مضاف الى هذا التعقل
والعين المشتمل في تصور العاقل ليس بانها الحق
من حيث علمه بنفسه ولا مسلوبًا عنه بدون هذا
الاعتبار اذ لا مطابقته فلا علم فلا حكم يصح
على الحق للتعقل من هذا الوجه في سواء قول من
يقول بان وجود الحق غيب حقيقة وقول من
يقول بان وجوده من لوازم حقيقته اذ لا يتم
نفي كل واحد من الامرين ان هذا الكلام

غاية الحسن والكمال لا يقف عليه من لا يكون حظ
ما يفيض الله سبحانه على المتوحسين الى جنابه
بطريق الكشف جعلنا الله من اوليائه الوالدين
الى تلك المرتبة ان شاء وهو ولي الوفيين
المسئلة الثانية هل الماشيا الممكنة مجعولة او غير
مجعولة وعلى كلي التقدير من قبل من كونها
ما سياتي فقط امورا وجودية بمعنى ان لها
من الوجود او هي امور عديمة ان كانت غير مجعولة
فلا جاز ان يكون وجودية لانه ملزم من ذلك
مساوقتها للواجب في وجوب الوجود الدائم
وفي ضارفة الوجود الذاتية ولم يكن حينئذ ممكنة
بل واجبه لخلوها عن وصف الامكان والقوة
المستلزم لاستفادة الوجود من الغيرة فاقصاف

بالوجود ثانياً ان كان نفس الوجود الاول
كان كجسماً للحاصل وان كان بوجود ثان
مغايرة للوجود الاول فذلك ايضاً بطلان ^{التقدير}
تقديم ان الممكنات ليس لها الوجود وحده
يشترك في جميعها فان اسكالم الممكن انما هو
بالوجود المسفاد من الواجب وعلى تقدير صحة
ما ذكر يلزم انتقال جميع الممكنات من حاله الوجود
الى حاله الامكان ومن العنى الذاتية الازلى
الى مقام الحدوثان ولا خفاء في ان الكمال بال
الاولى افضل لانها شان الحق سبحانه و
يختص ويلزم من فرض صحة ما ذكر مفاسد اخرى ايضاً
غير ما ذكرنا لا يخفى على المستبينين منها انه اذا
لم يكن الوجود واحداً مشتركاً وقيل بان لكل

وجودين مختلفين بالحقيقة لا بد من بيان الحق
بين الوجودين وتعيين الفايده الحاصلة من
كل منهما ثم ^{ان قيل} ان قيل بان الماسية
مجمولة وليست بامور وجودية لزم ان يكون
الحق مصدراً للعداات لا سببى وان يكون
سبباً له علة تميز كل منها عن الآخر ويكون
حاصل اثره امراً عديماً في مثله اذ من المستحيل ان
يكون سبباً حال عدمها علة تميز بعضها عن بعض
فانه يلزم من ذلك نائية المعدوم في المعدوم
وان كان يميز بعضها عن بعض غير مجعول بمعنى
انه ليس موجب التميز هو الحق ولا سبباً لانها
معدومة فلا يكون موثرة والا لزم ان لا وجود
بوجه يكون متعدداً لا موجب فيكون التعدد

الثابت وجوده من بعض الوجوه وصفا لما لا
وجود له بوجه وهذا ايضا **اقول** المراد من قولهم
الما ميات ليست بجعله نوان السواد مثلاً
لا يكون سواداً يجعل عاقل وذلك اما اذا
فرضنا سواداً في الاول ثم اوردنا عليه جعل
الجاعل استحالة ان يغيره الجاعل مما فرضناه
اولاً فكذلك الوجود فان الجاعل لا يجعل الوجود
ووجوداً او ذلك لا منل محصيل الحاصل ولو كنا
قلنا هل للجاعل ان يجعل السواد سواداً الى
هل له ان يبدع شيئاً سوا السواد قلنا بل ان
يجعل السواد موجوداً الكان جوابه الحق نعم
له ان يبدع السواد وان يجعل السواد موجوداً
بل الحق ان جميع الما ميات والموجودات بجعله

جاعلها الله سبحانه وتعالى واذا قلنا الما ميات
الممكنة صارت منسوبة الى الوجود فان كان
لا يمكن ان يوصف به الماهية من حيث هي
ما مية فقط انما يمكن ان يوصف به اذا نسبت
الى الوجود اولى العدم **واما قول** هل
من كونها ما ميات فقط امورا وجودية فاجوب
لا فان الما ميات من حيث هي ما مية فقط لا
ان يكون شيئاً غير الماهية واما اذا فسر بقوله هل
لما ضرب من الوجود **والجواب** نعم فان الماهية
اذا تصورت حدث لها وجود عقلي واذا
فرضت في الاعيان كان لها وجود عيني
والوجود العيني لا يكون الا من موجد بما والوجود
العقلي يكون ممن تعلمها وكلا الوجودين ممكن

واذا قالوا لما هيته وجود قبلها ارادوا به
تعقلها الذي يكون سببا لوجودها العيني وهو
العلم الفعلي واذا قالوا لها وجود معها ارادوا
به الوجود العيني واذا قالوا لها وجود بعد
ارادوا به تعقلها بعد وجودها بمعنى العلم اللاحق
واذا نظري الما مية فقط لم يكن في القصد
العقلي الا الما ولم يكن الوجود ولا العدم ^{خلين} في ذلك
في ذلك النظر ولذلك قالوا انها ليست بموجود
ولا معدوم ثم اذا نظري الى حالها عند كونها
منظورا اليها وكونها حاصلا في عقل ^{يكون} لزم ان
لها وجودا عقلي واما عيني ويكون بالقياس
الي ذلك الوجود ممكنه وكذلك اذا نظري الى احد ^{وجودها}
من حيث هو وجود لم يكن الا ذلك الوجود فقط

واذا نظر الى ثبوت ذلك الوجود لها كان كذا
الوجود وجود آخر و منهم جريا الى ان يقف ^{عن}
واذا تصور هذا الموضع سكنا سقط الاسكال
اللازمه من تصرفات الوسم في المتصور ^{في غير موضعها}
ومذا بحث دقيق ضل كثر من الازمان بسبب
عدم اعتباره ^{وان} ^{من} ^{انها} ^{مجموعه}
ووجوديه لزم ما اسلفناه في امر الوجودين ^{المختلفين}
وبيان الفرق بينهما وتعيين الفايده الحاصه
من كل واحد منهما وليس ثمه امر ثالث غير الحق
والممكنات ينسب اليه الاثر فكيف الامر ^{ال}
القول بان الما ميات العاريه عن الوجود ^{ين}
العقلي والعيني لها ثبوت وبميزه او ثبوت بلا
قول بان المعدوم شيء وهو محب المشتين من

المعتزلة وفيما دونه واضح ~~ثم نقول الذي~~
افادته المعاينة المحققة والذوق الصحيح سواء
الماسيات غير مجعولة وان لها ضراباً من الوجود
وسو من حيث اعتبار تعيينها في علم الحق ازلاً
وابداً على وتيرة واحدة لكن ذلك باعتبار
تعلق العلم بها وعقل بعد والتعلقات بحسب
المعلومات تعلقاً وتعدداً ازلياً لان العلم انما
تتعلق من كل عالم بكل معلوم حسب ما هو
المعلوم عليه في نفسه اذ لا يصح ان يكون لعلم
اثر في معلوم ما من حيث ان ذاك علم وهذا
معلوم فان حكم ثبوت الاثر من وجه آخر
لانا نعلم ان علم الحق في مقام احدية عين ذاته
ولا تعدد سناك الا باعتبار التعلقات

منها مع ان الحق موثر بالذات لكن لا باعتبار
تعيين نسبة العلم متميزة عن الذات متعلقة بمعلوم
او معلوماً مختلف الحايث ~~عندنا~~
من الوجود المستفاد من الحق الموجد تعين
المعلومات المعدومة بالنسبة اليها اموراً
وجودية لا بالنسبة الى العلم الموجد بل عند
انفسها بما قبل كل منها باستعداد الكلي الغية
المجعول من مطلق الوجود والفايض الواحد ^{المختص}
والتعدد بقابليتها المختلفة لاستعداداتها
المفاوتة وملك القابليات بملك الاستعدادات
الكليّة من مقتضى خصوصيات الماينة ^{هذه}
الخصوصيات لا يعلن بشئ خارج عنها لان
الماسيات كما اسلفنا غير مجعولة وخصوصياتها

تابعة لها في انها غير مجعولة لانها ذاتية لها من
جمله احكام تلك الخصوصيات تقدم بعض الممكنات
في الوجود على البعض ورجحانه عليه بامور كثيرة
وقبوله للفيض و ظهوره به على وجه اتم من قبول
البعض الآخر وبهذا يفهم قول الشيخ الرئيس
ان الضاعف وجوه الامكان وقوته بالنسبة الى
بعض الممكنات يفرض يتاخر وجوده وقبوله
من الموجد لا على وجه تام وعدم تضاعف وجوه
الامكان لقلة الوسائط او ارتفاعها فيفضي
بعكس ذلك ويكون الترتيب المتعقل في الممكنات
تقدما وتاخرا وشرفا وخساسة من جملة الاله
اللازمه لتلك الخصوصيات من كونها مجعولة
فان لكل ماهية خصوصية متنازلة بها ولوازم ايضا

وخواص تتبعها في الظهور بالوجود وان كان
لكل لازم منها ماهية لكن اللوازم تابعة للماهيات
المتبوعة ومن جملة ما يتضمن هذا السلسل من
الفوائد تعريفه بان علة ظهور الحقيقة المعقولة
المعينة عنها بالزمان وعلة ظهور الموجودات
الزمانية مذا هو الترتيب المنبئ عليها وهذا الوجه
انما اوردته الداعي وان لم يكن ادراكه له بطريق
النظر من اجل انه غير بعيد ولا خارج بالكلية من
طور العقول النظرية ومع هذا فان كان قد
للنظر السديد فيما ذكرنا من اثار فلينبهوا بذكره
وبرهانه مفيد من ما جاور بين ان شاء الله
القول القول بان الماهيات غير مجعولة وان
ضربا من الوجود قريب من قول مشيئة المعزلة

فانهم يقولون بشئونها حال عدمها ويقولون
بين الثبوت والوجود ولعل مولانا ادا م الله
علوه اراد به شيئا آخر لم نفهمه المراد بالاستفيد
وكنا القول باستعداد الكلتي غير مجعول متقد
القوابل بحسبها مبنى على ذلك واما الشرح
بعضا عفو وجوه الامكان كون الامكان ^{ملا} فاما
للاشد والاضعف والقرب من الوجود والبعد
منه ومقدم بعض الممكنات على البعض وتأخر
بعضها من بعض لا يعقل الا مع تعقل مقارنا
لها غير فالذات تتبع الاستعدادات ^{الذات}
المتوجبة الى كمالها وباجمل طريقتهم في
ترتيب الوجود مذكورة في كتبهم متغنية
عن ايراد ما هنا هذا ما عندى في هذا الموضع

١٩
قوله المستلزم المستلزم بالوجود العالم
المشرك من كونه وجودا فقط بل هو من جهة
ام لا فان كان ممكنا فبل له حقيقة ورا كونه
وجودا ام لا ان كانت له حقيقة ورا كونه
وجودا مع القول بانه امر مشكك بين جميع الممكنات
فبقول فذلك الامر المشكك اما ان نعبه من
حيث هو وجودا مع قطع النظر عن حقيقة ^{ان} نعبه
منظمة اليه حقيقة فان اعتبرته ما بينته مع وجود
منظمة في معنى الاشياء لزم ح ان يكون بعض
الممكنات من حيث ما بينته ووجوده امرا
مشككا بين جميع الممكنات وان لم نعتبر ما بينته
منظمة مع وجوده في معنى الاشياء لزم على نحو
ما قلنا لزم ان يكون اول صادر عن الحق هو ذلك

الوجود لا العقل لا أول وان لم يكن له حقيقة
وراء كونه وجودا لزم السامض لان التقدير
تقدير ان الماسيات غير مجعولة وهذا الوجود
العام اذا لم يكن له حقيقة وراء كونه وجودا
لزم ان يكون نفس وجوده هو نفس ماسية فلم
يكن اذا ممكنا لان الممكن هو المفق في استقنا
وجوده من الواجب منعا عنى في ثبوت
وجوده له لكون وجوده نفس ماسية و
الماسيات غير مجعولة فالوجود العام على هذا
التقدير غير مجعول مستغن بذاته عن واجب الوجود
وقد فرض ممكنا صف الوجود العام
المشك لا يحقق الا في العقل وكذلك في كل ام
عام مشك وكذلك ان الشئ العيني لا يقع على

متعددة فانه ان كان في كل واحد من تلك
الاشياء لم يكن شيئا بعينه بل كان اشياء وان
كان في الكل من حيث هو كل والكل من تلك
الحديثة سى واحد فلم تقع على اشياء وان كان
في الكل معنى الفوق في آحاده كان في كل
واحد جزء من ذلك الشئ لا نفس ذلك الشئ و
ان لم يكن في شئ من اللاحاد ولا في الكل لم يكن
واقعا عليها وبالجملة وقوعه على غيره لا يكون الا
حملة على ذلك الغير والحمل والوضع لا يكون الا
في العقل والوجود العام المشك لا يمكن ان يكون
الا عقليا واذا كان كذلك كان حصوله في
العقل بسبب العقل و كان ممكنا ويكون له وجودا
آخر هو بذلك الوجود يكون ثابتا في العقل وهذا

الوجود غير الاول فاذا نسي وجود الوجود
ولكون الوجود من الالفاظ المشككة فانه يقع
عليها لا بالتساوي واذا اعتبره معروض الوجود
الثاني لم يقل انه ما يتصل به بل يقال انه وجوده
وجود ولو جوده وجوده وجوده فكذلك ان يقع
ولا يكون وجود الشيء من تلك الوجودات نفس
ذاته واذا تصور ذلك تصوراً على الوجه الذي
ينبغي سقط جميع الاشكالات المذكورة **قوله**
والضابط في تحقيق الوقان بين وجود الحق
والوجود العام فان المفهوم من حكم الامكان
كما احاط به العلم الشريف هو تساوي قبول الممكن
الظهور بالوجود واللا ظهور وافتقار الى المنح
ومذا المعنى على تقدير صحة ما ذكر لا يصدق على

الوجود العام فانه ذلي له كونه وجوداً بسيطاً
وانه غني في بون وجوده عين سواء لانه وجود
غير محمول لم يكن ممكناً بل واجباً وملتزم ايضاً
انه ليس شئ وجوده فايض من الحق لان هذا الوجود
المذكور شأنه على هذا التقدير غير محمول لما يشأ
فكونه عارضاً لغيره وصف ذاتي له غير محمول لانه
لذاته يقتضي العوض فهو غير مفاض من غيره
قوله بان علة عروض الوجود العام الممكن
هو الحق ليس ان وجود العام وان كان غير محمول
يقضي لذاته ان يكون عارضاً لشيء **قوله** لان
جواز ذلك فانه ملتزم منه ان يكون الحاصل من
واثره في الممكنات هو عروضه ليس محمول الكل
ليس محمول لا لغيره والعروض نسبة وحقق كل نسبة

موقوف على المنسوب والمنسوب اليه فلو كان
كذلك لزم عدم استقلال الواجب بالاجادة
باطل و لزم ايضا انه لم يصدرا من الحق الا
مشرك ولا فيض اصلا فلا يكون الحق مبدء الوجود
شئ ولا علة له وهذا باطل واما على تقدير صحة
قول من يدعى ان وجود الحق صفة لاسه وان له
سببا حقيقه وراى وجوده الواحد ^{ايضا} ~~ب~~ الامر
لانه يلزم ح ان يكون الوجود العام اتم بساطة
من الحق مع صفاته اياه في الامور والاعبار
المذكورة فكون بينهما اشك من وجه امتياز
من آخر و ما به الاشك اك غر ما به الامتياز فيلزم ان
تتعقل في كل منهما ركيبا وقد فرضا سيطين
منفردان هل بانه مع كونه لاحقيقه وراى كونه

وجودا فانه قابل من الحق فيضه ^{فمقول}
هذا الفيض المقبول ان كان وجودا ^{قبل}
باسفاده ما هو حاصل له ان كان عين الوجود
الثاني سوا الاول وان ثبت المغايرة بين الوجود
المقبول وبين الامر المسمى بالوجود العام ^{محصل}
وجودا ان احدهما مجموع الآخر غير محمول و
المشكك بين جميع الممكنات اما الوجود الاول
او الثاني او ساما مع ان كان الاول فلما عتبار
للفيضة الوجودية الثانية ولا اثر له ولزم ما قلنا
من ان كل يقضى بعدم صدور شئ من الحق و عدم
حصول فيض اصلا وان كان الثاني فلما عتبار
لتسمية الوجود العام قبل ذلك وجودا عاما مشتركا
ولا صحة له بل حكمه حكم باقي الماشيا الممكنة القابلة

للفيض الوجودي من الحق وان توقف الوجود
على امرين معاً عنى الفيض الوجودي والتقابل
الاول له المسمى بالوجود العام لزم ان لا يكون
المشرك بين الممكنات وجوداً واحداً بل هما وجودان
فبطل القول بان الوجود المشترك بين جميع الممكنات
واحد هف ولزم ايضا ان يكون جزءاً على ان
جميع الممكنات بالوجود فلم يكن الموجد واحداً
ثبوت الصدور والفيض المضافين الى الحق
يتوقف على هذا الامر المسمى بالوجود العام فلا
ما يتة الا وجوده متوقف عليهما وهذا ايضا
باطل ثم نقول ايضا هذا الوصف الثابت
لهذا الوجود العام اما ان يصح له لكونه ممكناً اولاً
آخر لا جاز ان يصح له ذلك لا مكانه ولا لا شريك له

كلها في ذلك وان صح له ذلك لا لا مكانه بل
لام آخر فذلك الامر الآخر اما ان يكون الحق او
سواه ان كان الحق ثبت امكان هذا الوجود
وفقوه وكونه مجموعاً دون جميع الماهيات
الممكنة وقد تقرر ان الماهيات غير مجموعها
ايضا على هذا التقدير بل قال قيل ان ذلك
الامر لم يصح للوجود العام من الحق ولم يثبت له
ايضا لا مكانه بل في ذلك من امر ثالث
وهذا ايضا بطلان ما سوى الحق ممكن هذا اما
لانتزاع فيه لما يلزم من المفاسد متى انهمل ثبوت
هذا المبدأ لانه ليس ثم امر ثالث ينسب اليه
ذلك وان قيل ان حكم الوجود العام حكمه
حكم باقي الكلثات وانه من حيث هو كذلك لا

له وجود في عينه وصح ان الماسيات ليست
بامور وجودية ولا بمفعول بل ظهرت بهذا الوجود
العام كما لم يلزم ان يحصل من مجموع ما لا يقوم
بنفسه ولا بوجوده في عينه اعني الوجود العام و
الماسيات ما يقوم بنفسه وتحقق وجوده وادراكه
في الاعميان وكون لكل واحد من الوجودات ^{هسته} ^{هسته}
يعين في الخارج فيكونا ن ح وجودتين مع عدم
تحداهما ثالث ينسب اليه الاثر غير نسبة الالهي
وقد فرضنا خلاف ذلك فكيف الامر من اوان كان
عندنا ما هو من هذا القبيل كالهوى والصوت
والكيفيات الاربعة الطبيعية انما هي الحرارة
والبرودة والرطوبة والبسوسة الطبيعية المتعلقة
بالجامعة بنينا فان كلا منها ليس له وجود معين

في الخارج وجميع الاجسام المدركة في الخارج
متحصلة من هذه المعلقة المعقولة كما سألته اليه
في مسئلة اخرى على حد انشاء الله ^{الفرق}
هو ان وجود الحق عيني ليس له وجود عارض له
والوجود العام عقلي لا يتحقق في غير العقل
مكون له وجود آخر عارض له اذا اعتبره كونه في العقل
والحق الذي لامرته فيه ان واجب الوجود لذاته
لا يمكن ان يكون الالهي عيني وجوده عينه
ولا يمكن ان يكون الموصوف بهذه الصفة
الا واحدا من كل جهة واجبا من كل اعتبار
قول المسئلة الرابعة الواحد لا يصدر عنه
الا واحد من هذه المسئلة تنفع عليهما من امساك المسائل
مسائل شتى كمسئلة العقول وعلة ترتيبها وعلة

صدور الكثرة من العقل الاول المشهود له بوجه
وجعل الاعتبارات المفروضة فيه علة لصدور
الكثرة منه او جزؤه علة من دواعي وجوب اعتدافهم
بان تلك الاعتبارات ليست بامور وجودية
فانهم لو لم يغيروا بذلك لزمهم الاقرار بصدور
الكثرة من الحق لان الصادر منه على هذا التقدير
العقل الاول واعتباراته الثلاثة او اثبات ان
تلك الاعتبارات مع كونها ليست بامور وجودية
بحسب ان يكون علة لوجود الكثرة وكل ذلك مح
هذا الى غير ذلك من المفاسد التي يفيض منها هذا
المدعى وكذلك القول ودعوى من تدعى ان
العقول في عشرة ووضوح ضعف دعواه او ما
عليه من النقص بالفلک الثامن واشتمال على

الكثرة العظيم مع انه اقرب الافلاك نسبة
الى الاطلس والى الموجودات البسيطة وكذلك ايضا
تقرير شان سلسلة الترتيب اللاحقة بالوسائط
تأثير الحق في الموجودات امدادها بالفيض الوجودي
الذاتي دون وساطة العقل الاول ومثله
تعلق علم الحق بالمعلومات على النحو الكلي من
جست اللوازم ولوازم اللوازم ونحو تعلقه
بالبحرانيات استبعادا لعدم معرفه كيفية ترتيب
الواحد بالكثرة على وجه غير قاطع في وجود الواحد
وقد ساء منهم الضم الغائب على الشاهد
من دواعي انه لا برهان لهم على شيء من ذلك
انني ايتس ما فهمت من كلامهم فان
موافقا لما عليه الامر فذلك وان لم يكن فلا عجب

في مثل هذه المضاف ان نزل قدمي كما نزل اقدم
 كشيء من العقلاء، فقولهم الواحد لا يصدر عنه الا واحد
 برادوهم انه لا يصدر عنه باعتبار واحد الا واحد
 وذلك انهم يجوزون ان تصدر عن الواحد اشياء
 كشيء باعتبارات مختلفة كما ان الواحد يكون
 النصفية باعتبار الاثنين معه والثلثية باعتبار
 الثلثية معه وعدم الانقسام باعتبار وحدته
 لا غير ولما كان المبدأ الاول عندهم واحداً ان
 كل الوجه كان معرفة الوجه في صدور الكثرة منه
 محتاجاً الى لطف قريحة فيورد الوجه الممكن فيه
 وسوان نفوذ الواحد الاول والصادر عنه
 ب وهو في المرتبة الثانية فلا لف بتوسط
 يكون اثره وليكن ج ولب وحق اثره وليكن

ووسما في المرتبة الثالثة ثم يكون لالف مع ح
 اثره وليكن هـ ولب مع ح اثره وليكن ز ولا
 مع ح اثره وليكن ح ولب مع ح اثره وليكن د ولب
 مع ح اثره وليكن هـ ولب مع ح اثره وليكن ك
 ولب وحق اثره وليكن ل ولب وحق اثره وليكن
 م ولب وحق اثره وليكن ن ومن ا ح ولب وحق
 س ومن ب ح ولب وحق ع ومن ا ب ح
 اثره وليكن ل المرتبة الاولى المرتبة الثانية
 المرتبة الثالثة المرتبة الرابعة
 ح من ا ب ومن ب ب ح من ا ح ومن ا ب
 ح من ا ب ح من ا ب ح من ا ب ح
 من ب ولب من ح ح من د ولب من ح ح
 من ا ح ولب من ا ب ح ح من ا ب ح

ومنه اثنا عشر وهي في المرتبة الرابعة وان
اعتبرنا الاسافل بالنظر الى العالي مثلاً بالنظر
اليه او بالنظر الى اوالي واليهما وكذلك
بالنظر الى اوالي واليهما وهذا القياس
فما دونهما صارت الاثار والاعتبارات اكثر
من ذلك فان تعدنا هذه المراتب الى الحسنة
والسادسة وما بعد ما صارت الاثار والاعتبارات
بلا نهاية ويمكن ان يكون الاول باعتبار كل واحد
منها فعمل اثر فصدر منه هذه الاعتبارات موجبات
لانها يلهيها غير متعقل بعضها ببعض قالوا
ويكون في العقل الاول اربع اعتبارات احدها
وجوده وسو له من الاول وما يمتد وسو له من ذاته
وعلمه بالاول وهو له بالنظر الى الاول وعلمه بذاته

وسو له بالنظر الى نفسه فصدر عن الاول هذه
الاعتبارات صوت فلك ومادته وعقله ونفسه
وانما اوردوا ذلك بطريق المثال ليوقف
على كيفية صدور الاثار الكثيرة بسبب الاعتبار
الكثرة مع القول بان الواحد لا يصدر عنه الا واحد
باعتبار واحد ولم يدعوا انهم واقفون على كيفية
صدور سائر الموجودات الكثيرة ولم يتعرضوا لغير
الافلاك التسعة وانما اثنوا عقولاً عشرة لئلا
ان يكون اقل منها واما اكثر فقد ذكرنا ان الافلاك
كثيرة وحوادثها مختلفة ويجب ان يكون لكل واحد
عقل ونفس ولم يتعرضوا للكواكب المميزة والاشياء
وانما يصدر ذلك بسبب اعتبارات مختلفة
مسكنة كل واحد من هذه الاجرام ومن نفوسها وعقولها

نوعه في نفسه وجوزوا ان يصدر عن المبدأ الاول
وجود جمع هذه الموجودات بعضها بتوسط بعض
وباعتبار دون اعتبار فهذا ما فهمت من اقوالهم
وقد ظهر ان هذه الاعتبارات ليست مفروضة
ولست بعلة نامة لشي انما هي اعتبارات انصت
الى مبدأ واحد فكثرة سببها معلولاته ولا يجب كون
الاعتبارات امورا وجودية عينية بل يكفي كونها
عقلية فان الفاعل الواحد قد يفعل بسببها
امور عقلية او عديمة افعالا كثيرة ~~الان في تأليف~~
في الموجودات ونفي تعلقه بالجزئيات فما
احال عليهم من لم يفهم كلامهم وكيف يفنون تأثره
في الموجودات بعد ان جعلوه مبدءا لكل وكيف ينفي
تعلقه بالجزئيات وهي صادقة عنه وهو قائل

لذا انه عندهم ومنذ مبهم ان العلم بالعلم موجب
العلم بالمعلول بل لما تنوعت الكون في المكان
جعلوا نسبة جمع الاماكن اليه نسبة واحدة مستقلة
ولما تنوعت الكون في الزمان جعلوا نسبة جمع
الازمنة ما بينها ومستقبلها وحالها اليه نسبة
واحدة فقالوا كما يكون العالم بالامكنة اذا لم يكن
مكائنا يكون عالما بان زيدا في اي جهة من
جهات عمر وكيف يكون الاشارة منه اليه وكم
بنينا من المسافة وكذلك في جمع ذرات العالم
ولا يجعل نسبة شيء منها الى نفسه لكونه غير مكاني
كذلك العالم بالازمنة اذا لم يكن زمانيا يكون
بان زيدا في اي زمان يولد وعمر في اي زمان
وكم يكون بنينا من المدة وكذلك في جمع الحوادث

المرتبط بالازمنة ولا يجعل نسبة شئ منها الى زمان
يكون حاصرا له فلا نقول هذا معنى وهذا حاصل
وسد موجود الان بل يكون جمعا ما في الازمنة
حاصرا عنده متساوي النسبة اليه مع علمه بنسب
البعض الى البعض وتقدم البعض على البعض اذا
تقرر هذا عندهم وحكموا به ولم يسع هذا الحكم او ما
المسوغلين في المكان والزمان حكم بعضهم كونه
مكانا ويشرون الى مكان مختص وبعضهم كونه
زمانيا ويقولون ان هذا فانه وان ذلك ما
له بعد وينسبون من تنفي ذلك عنه الى القول في
العلم بالجزئيات الزمانية وليس كذلك واما
قناص الغائب على الشاهد فهو بمن نقول انه تعالى
مكانه او زمانه كبعض مخلوقاته اولى

وقد اعني الداعي النظر في جمع ما ذكر في تفسير
هذه المطالب فلم يجدته تقوم على ساق مع ان
هذه المسائل كلها من المطالب التقيية جدا التي
ينيط الفوز بالسعادة بعرفها ونحن نقول لهم اذ
وقد اعرفهم بان الماسيات غير مجعولة ليست
بامور وجودية والوجود المشترك بين جميع الماسيات
واحد مع التحقق بان المسمى عالما ليس بامر زائد على
الماسيات متصفه بوجود واحد مشترك ^{العقل} فيه
وغيره فلم لا يجوز ان يكون ذلك الامر الواحد الصا
من الحق الواحد هو هذا الوجود العام المشترك
ويدخل فيه العقل الاول وغيره ويكون الموجودات
باجمعها مرتبطة بالحق لا بالسلسلة المذكورة وكون
العقول وكل ما يسمى واسطة شرطية يحصل الفعل

الاجادى عندنا بالوجود الواحد الغايض من الحق
الذى سوا القدر المشرك من بعض الوجوه والذى
من حيث موثقت الارتباط بين الحق وما سواه
فالوسايط شرط متممة لاستعدادات الماهيات
فان الماهيات لا بد وان تكون لها نوعان
من الاستعداد نوع سابق على الوجود والمقبول
من الموجود ونوع حاصل بالوجود من حيث لوازم
كل فرد من افراد الماهيات وهي استعدادات
وجودية مجعولة بخلاف الاستعداد الاول الكلى الذى
به قبلت الماهية الوجود من الموجود ولا فائدة غير مجعولة
فالوسايط معدّات بمعنى انها توجب تعيين الاستعدادات
الجزئية بواسطة الوجود والحق هو الفيض كما ذهبوا
اليه في الانساب التسفلية من انها تعدوا النعمان

يفض من نطه اذ ذاك ان تعلق العلم اليه
بالاشياء فهو على النحو الكلى والتفصيل معان
وجه الوجود الواحد المشرك لا من جهة العلة
واللوازم كما ذكر ولا يلزم حتما تواتره من
وتوقف العلم بالجزئيات على الاتقان لا مستند
لهم في نفي تعلق العلم بالجزئيات بالجزء والاشياء
والقياس موضعى وباطل لانهم معتقون بان
ذات الحق مبانيه لجميع الذوات وعلمه كما علم
ذاته فمعرفة كيفية تعلق علمه بالذات بالمعلوما
متعذرا بالنظر والقياس والذى يعطيه التحقيق
الذوقى هو ان الاشياء كلها ترتبط به من
حيثتين مختلفتين من حيث سلسلة السبب
بالنفسية المذكور ومن حيث رفع الوسائط ايضا

اذ لا برهان على انحصار الرد والاثرة في سلسلة الترتيب
وسدا اليق بكمال الحق وانسب لتثريه تعللنا
بما وضح لا سهل الاستنباط لانه لا يجوز ان يتعقل
في جناب الحق جتان مختلفتان لوجوب انهما
بانه واحد من جميع الوجوه وجب ان يكون ارتباط
بكل شيء من وجه واحد ولما كانت الكثرة من لوازم
الامكان وصفات الممكن وجب ان يكون
ارتباط الممكن بالحق من وجبين وان يكون الغلبة
لكثرة من الوجوه الواحد الامكان وسميتا في حق
كل ممكن بضاعف فيه احكام الامكان وخواص
الوسايط ووجب ايضا ان يكون لكل ممكن
نسبة محققة الى حقيقة الوحدة الالهية تلك النسبة
هي المقضية له سبحانه الحق اياه في الابد على

ومن حيث هي صرح ارتباطه بوجوده من وجه غير الوجه
الآخر المختص بالكثرة والوسايط وقد ثبت ايضا
ان في الممكنات من يكون الغالب على حاله حكم
الوحد وضعف احكام الامكان لقبوله باستعداد
الراجح على استعداد غيره الوجود الفايض من الحق
قبولا اتم واسبق من قبول غيره وان يكون الوصف
الوجودي والحكم الوجودي فيه اقوى بحيث
لا تضعف ولا تستهلك نوريته تحت احكام
الوسايط ووجوه امكاناتها من كل وجه كما هو
حال الجمهور فيبقى منه من حكم الاستعداد الكلّي الغير
المجعول واستعداداته التفصيليّة الوجوديّة ما
سيأتي له بذلك قبول فضل من الحق دون واسطة
كالام في شأن العقل الاول وسدا حاصل القوم

من اسئل الله شئدناه وحققناه بحمد الله من نؤمننا
ومن غمنا واسئل الله يسمون هذا الوجه بالوجه الحاص
وهم متفقون على ثبوته وسوا الواقع عندهم في حق
جميع الخلق لكن الكثرة من لا يعرفونه ولا يشعرون
به والخاصة تعرفون وتذكر اثره وحظه منه
متوفر متصل وبذلك وردت الشرائع كلها
ونطقت الكتب المنزلة ووقع الاتفاق من جميع
الانبياء والكمل من الاولياء في ان لاخذ من الحق
نار يحصل ويرد بواسطه بعض الارواح
ونارة بدون واسطه اصلاً ولا برهان يدل
على امتناعه كما لا بد ان لهم على ذكره وذمها
اليه في الامور التي قد منا ذكرها في باب العلم
الالهي وصوت تعلقه بالمعلومات وفي غير ذلك

سوى القياس والاستبعاد المشار اليهما والعجب
منهم الجزم بذلك دون برهان محقق مع
اعترافهم بان حقيقة الحق مجهول وان علمه عن
ذاته كامر وان لا ليس كشيء سيمما ومن السنين ان
اسناد صفه اليه موصوف ما مسبوق بمعرفة حقيقة
الصفه وحقيقة من نسب اليه وقد سبق بيان
تعذر ذلك على البش من حيث النظر العلمي المعهود
سيما وقد ثبت ان علم البش من كونه بشرا علم
انفعالي وتعيينه متوقف على الكثرة لانا لا نعلم
شيئا كامر من حيث ما يتنا فقط ولا ايضاً
من حيث اتصافها بالوجود المسفاد والالكاف
كل موصوف بالوجود موصوفاً بالعلم وهم يقولون
بذلك بل لا بد من قيام الحياة بالوجود وذلك ايضاً

غير كاف ما لم تقم به معنى لستى علما ولا بد ايضا
من شرط آخر وهو زوال الموانع لهايله بين المستى
عالما وبين ما يقصد معرفه وعلم الحق ليس كذلك
انما هو علم فعلى وحدانيه ذاتي لا حكم فيه لكثرة
ولا هو متوقف على سى خارج عن ذاته من زوال
مانع او غيره وحقيقته بالانفاق بمحوله فمعرفة
حقيقه علمه من كونه علما مضافا اليه عالم او من حيث
تعمل ان علمه عن ذاته وصوت تعلقها بالمعلوما
متعذر ولا طائل في الاستدلال على جنبه سبحانه
بما ادر كناه من نفوسنا واولنا هذا مع ان
معرفة نفوسنا وكيفيه حكمها فينا وادراكها
لما نذكره صعب جدا كما لا امر فيما ذكرناه من
شان الحق سبحانه فانه لم نجد برهانا تاما يغدنا

معرفة حقيقه نفوسنا وبقائنا وتجريدنا عن الموانع
واسغنائنا عن الارتباط وكل ما ذكره في اثباتها
وما يضاف اليها من بقاء وتجريد وعلم وسعادة
وغير ذلك غير مقنع ولا مرضي عند المستبصر الذي
لا يفتق الا بعين اليقين وحقيقه ورزقنا الله
على الوجه الافضل بالشهو والاجلي والعلم بالكل
امين والحمد لله رب العالمين
هذا الذي ذكره وتنبه وأشار اليه طريقه
غير ما كنا فيه واكثره يتعلق بالذوق والكشف
والله تعالى يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
والدين القويم وهو بكل شيء عليم
مسئله كلية يضمن عدة مسائل حقيقه النفس
الانسانية وما البرهان الدال على اثباتها

فان جمع ما ذكر في شأنها غير متنع لا الى الالباب
وما البرهان على تجرد ما ودوام بقايتها واستغنائها
بهذا القدر الى اصلها من الاستكمال بهذه
النشأة العنصرية في هذه الدار عن نشأت آخر
بعد هذه وما الذي يمكن ايضاحه وتوحيده من كنفية
تدبر ما لهذا الهيكل وصل يوجد برهان يدل على
امتناع تدبر ما في الوقت الواحد للهيكل ^{الصورة} والصور
المتعددة او يتأتى ذلك لبعض النفوس لكل مستغنى
بالعلوم والاعمال في هذه النشأة فترقى من مرتبة
بمرتبة حتى يصير كليته كما هو مذكور في شأن
العقل الفعال انه مع مجرده مدبر عالم ^{الكون}
والفساد بمجموع صوره وكونه كلياً كالجنس بالنسبة
الى ما تحته من النفوس الجزئية والصور المراجعة ^{الطبيعية}

سند مع انه بالنسبة الى ما فوقه من العقول كالنوع
او كالجزء بالنسبة الى الجنس والى الكل فانا قد وجدنا
غير واحد من ارباب النفوس الانسانية قد علت
مرتبة نفسه وترقى ان صار كما قلنا بل ان زاد رتبه
واتحاداً بما فوق العقل الفعال من العقول حتى
تجاوز جميعها وتحققت وصلته بالحق من ^{جسم} الو
المبني عليها من اجل الوجه المنص بسلسلة الترتيب
والوسائط والوجه الذي لا واسطة من حيث هو
بين كل شئ وبين موجد له وقد سبق القول
في ذلك والتقرير وهل ثبت عندكم ان ^{هو} وجودها
انما كان بعد المراج وتعيينها بحسبه او كانت موجودة
ومتميزة قبل البدن ثم على كلى التقديرين هل كانت
عالمه بكل ما يستجلبه وتستحضره الآن من العلوم لكنها

قد كانت نسبت بسبب العلق بالبدن ^وشهاك
قواما تحت سلطنة القوى المزاجية والاشلال ^بالبدن
او كانت خالية عن كل علم وصفة باعدا وجودها
البسيطة او كانت عالمة بالكليات واستعداد
الجزويات بواسطة القوى والآلات البدنية
وتدكرت الكلويات للنسيان العارض ^بسبب
البدن وما لو خنابه في ذلك وصل ارتباطها ^{بالبدن}
ثابت ^بجهته ام يكون قدرا مشركا بينهما
البدن يناسب كلا منهما من وجهه ام لا فان
البسيط التام البساطه مباين للمركب التام ^بلكن
فكيف يتاين الارتباط بينهما دون توسط ^بقد
مشرك اذ من البين ان تاثير كل موثر في كل موثر
فيه لا يصح بدون الارتباط والارتباط لا يمكن

حصوله دون المناسبة فما المناسبة الثابتة بين
النفس البسيطة والمزاج المركب وهذا السؤال
متعقل في شأن الحق مع الممكنات مع وجوب
الاعراف بان حقيقة سبحانه مباينة لجمع حقائق
الممكنات ومع ثبوت انه موثر فيها فكيف لا
وباقى برهان ثبت منذ الامور ^بثم ^بنحو
وبتقدير بقاء الارتباط المشار اليه بالبرهان
النظري فهل ذلك الارتباط واقع على نحو ^بتساوي
للفعل الانسلاخ عنه وعن غيره من العلل ^ببقا ^بكلية
انسلاخ استغناء لاستقلال حاصل سبب ^بسبب ^بسبب
مستفاد فلا يبقى للنفس علاقه مع صوت ^ببسيطة
او مركبة ام لا بد من بقاء علاقه ما مع غلبه ^بحكما
صفه الاطلاق كما اشار اليه الانبياء ^بوالكامل من

الاولياء قاطبة وصل على تقدير امكن ذلك
اعني انسلاخ النفس عن العلق بالبدن من كل
وجه ممكن حصوله عندكم لاحد في هذه النشأة
ومنه الدار بحث لما سبق له علق بهذا العالم
مع تقاء خاصيته تدبير ملك النفس لصلها والاول
محصل التجريد التام وانقطاع العلاقة بين النفس
والبدن من كل وجه الا بالمسمى موتا فاننا قد عانا
جماعة من اسل التجريد والانسلاخ وصحبنا هم
شاركونا هم محمد الله فيما ذكرنا وفي غير ذلك من احوالهم
ووجدناهم منفقين على ان التجريد من كل وجه متعذر
بشرط بقاء حكم التدبير في حق كل من يوصف
بالتدبير كان من كان وبالنسبة الى كل ما تدبر
مدبر كان ما كان ولا بد من ارتباط وعلاقة

ما وتعلق معنى مشرك بين كل متباينين بوصف
بالتاثير والتاثر بذلك المعنى تحقق الارتباط
ويتل في التدبير وثبت الاثر فهو دايمة وجودا
وعدمها مثبت بثبوتها وينفي بانفائه وان لم
نفس المدبر بانها تدبر لاجل ان التدبير مقصود
لها كما امر في التدبير الطبيعي مع المزاج في كل
ومكذا النفس التي مداساتها في هذه الحالة
غمر شاعر تعلقها بالبدن وتدبيره وذلك اما
لاستغراقها بالحق او بما منه وعلى الجملة فالمقصود
هو استجلاء ما يقضي به الحكم اليه هل في كل
يحصل الجمع بين ثمرتي الادراكين العاني والبرهاني
انشاء الله ثم يقول واذا قيل ثبوت وجودها
وبساطتها وما سبق السؤال عنه في هذه المسئلة الكلية

فما البرهان المثبت امتياز ما بعد المفارقة عن
غيره ما من النفوس بالهيئة المكتسبة بواسطة البدن
على ما ذكرنا ان النفس لا تتصل بالحواس في
النفس الجزئية مع المراج الجزوى الطبيعي لجانا
في حق النفس الكلية ونفوس الابصار العلوية
بالنسبة الى الطبيعة الكلية والعناصر وقوى الجسم
الكلية المنبثقة في الصور العلوية وغيره فان يكون الصور
والقوى الطبيعية مؤثرة في النفوس التي هي على
لوجودها ومؤثره فيها فتاثر العلويات من السفليات
وتكون النفوس البسيطة المجردة فاعله وقائله
بل قد يقال ايضا ان القول بصحة تاثير المراج الجزوي
في النفس الجزوية التاثر الابدني لوذن بالوهم
ثبت مثل هذا في نفس الكلية مع مطلق الطبيعة

والمزاج لما تعدى ذلك في الامزجة والنفوس اذ
من البين ان حكم اصل سري في النوع بل قد يقال
الصيانة من الجار ان تنشئ من اعمال النفوس
الجزئية بقواها المختصة بها وبقواها المودعة في
الاتها المزاجية الناتجة عن القوى العلوية ووجوهات
العقوان النفوس المنجحة فيها الصادرة منها حال
التعلق بالبدن وكذلك من علومها وخلقها
وصفاتها اعني المنتشرة والمشتركة بين نفوس الناس
ومزاجه ومعتقداته التي التقليدية والظنية
صورته او مظلة تلبس نفس العامل ونظيره
حسب شأه الحق من مقامات الشقاء والسعادة
وكون ذلك بحسب الغلبة الحاصلة في تلك الممازجة
الواقعة بين قوى الانسان النفسانية والطبيعية

المزاجية اصول ملك القوى في العوالم العلوية
ومقام متحد ما وشرعها فله اى مقام من ملك
العوالم كانت المناسبة اقوى حصل انجذاب ملك
النفس اليه واستقرت لديه ويكون على هذا التقدير
عله امتياز النفس بعد المفارقة صور ملك الاعمال
المتشبهة والعلوم وما ذكر فانه اذا جاز ان
من حكم ارتباط النفس بالبدن ميات ثابتة
بوجب التميز فلا يستنكر ان يقع على هذا الوجه
وكيف ولا برهان على استحالة بل ترجح هذا
على التميز بالهيات فقط بما يستروح من الانجذاب
الالهية والنبوية المشرة الى هذا سيما قد ثبت
صدق المنجمن بما اظهره وامن الايات والمعجزات
الثابتة بالتواتر سيما نبينا صلى الله عليه وسلم

الباقية معجزة الآن بل يدعى الناس هي النوان الثما
مقام البرهان في معرض الدعوى والبرهان
التميز بالهيات فقط وبين ما ذكرنا سوان الصور
الناشئة من الاعمال والصفات وما ذكرنا صور وجود
في عوالم موجودة ارواحا قوى توجهات نفوس
العالمين لها عن علم واعتماد وبخاصية انفس
فهم من القوى السماوية وتوجهات العقول
النفوس فما يطلب الرجوع الى اصله تميزا لادراك
وجوده وحكمه ومن هذا القبيل ستة وحي ان علة
بقاء صور الجيوشا وغيرها وموجه القوى الى اصل
من توجهات العقول والنفوس الفياضة الى
الكون وهذا امر ثان واضح بين التميز بالهيات
فقط لكونها تميزات معقولة بجمعها مرتبة النفس الكلية

ومنه ليست كذلك ثم يقال ويكون النفوس
يتنوع بلبسها بملك الصوت الناشئ لمشار إليها
بحسب علمها وواعظا دها واستحضارها حال
انشأتها لها وبالفصيل الذي وردت بها
الاخبار الآلهية وعلى الحمد فالكلام في هذا
بالسنة الاحتمالات كثر ففصله ومن اطلع على
الامر اقصه عليه غير ان المراد ما يخص للذي الشرف
بطرفه الى هان النظر في ذلك مما يعول المولى
عليه ويركن اليه **الاول** اما حقيقة النفس الانسانية
فهي التي يشبه لها كل واحد من الناس بقوله فان
ذلك اظهر الاشياء له واشتباها بالاحتياج اليه
برهان لان العلم بثبوتها فطري **واما البرهان**
على جريدها من انما ترسم الكليات والمعقولات

البرهنة عن الاوضاع الجسمانية والامور التي لا تقبل
الانقياس والمشاعر المادية لاندرك الا بالكون
على وضع منها او يتعلق بذى وضع جزوى او
قابلا للقسم او متصلا بقابل لها فاذن معنى محرق
عن المادة الجسمانية **واما دوام بقائها** فلا يخفى
ليست في محل يكون فيها قوة فنايتها فان الفناء
بعد البقاء لا يمكن الا لما يكون فيه الفناء بالقوة
حتى يخرج بسبب آخر الى الفعل **والجواب**
المتعلقه بعلمها الدائمة الوجود لا يحتمل الفناء اصلا
ومنه المباحث وان كان يستدعي كلاما
طويلا فاصوله منه التي اشرت اليه **واما استغنائها**
بهذا القدر الى اصل لها من الاستكمال بهذا
الغصنة في هذه الدار عن النشآت اخر بعد هذه

فلان التغير من حال إلى حال لا يكون إلا بالزمان
تحت الزمان الذي هو منشأ جميع التغيرات
والزمان لا يحيط إلا بما يحيط به إلا فلاك المبركة
ولو كان للنفس نشأت آخر من هذه الأفلاك
لكان ذلك تناسخا وقد بطلوا ذلك وإن لم
يكن من هذه الأفلاك لم يمكن أن يكون جنس
لها استحالة **وَأَمَّا التَّحَرُّقُ** لهذا الهيكل تقوى
خاليته عن الشعور كالعادة والنامية ومولده
المثل وتقوى ذات شعور كالادراك الحسية
طامة البدن داخله وبادراك لا بالآثار بل
وسى مبادئ الأعمال والانظار وحركيات
أما الجذب كالقوة الشهوية ولدفع كالتغذية
ولو كانت تدبر غير هذا البدن مثل هذا التدبير

في الوقت الواحد كانت شاعرة بذلك فأكثرت
تدبيرها تابعه لشعورها **وَأَمَّا التَّحَرُّقُ** فقد
يمكن أن يؤثر في غير أبدانها تأثيرا حركيا
أو غير حركي بواسطة غير منها من الأجسام والعوى
فذلك مثل إصابة العين والسحر ومثله تأثير العا
لقوم أو على قوم ومثل كرامات الأولياء ومعجزات
الأنبياء **وَأَمَّا التَّحَرُّقُ** من مرتبة جزوتها حتى
كلية كما هو مذكور في شأن العقل الفعال
فحال لأن العالم مفروع عنه في اجزائه الصلبة
وانما تستأنف التأثيرات الزمانية في الأجسام
الجزئية منه التي تقع في مركبات عالم الكون
والفيا تحت التغيرات الزمانية وارتقاء النفوس
الكاملة من مراتب الاجزاء الكلية وعروجها إلى

ان تقيمه مشامدة للمبدء الاول فانه يحصل لها
في ذاتها الجزوية ولا يتعدى اليه مفعله وتغيره
اصول العالم الجسمانية او الروحانية ^{وانما} ^{اشياء}
حدثتها وقدمها فقد قال ارسطوطاليس ^{اتباعه}
ان المبدء الاول كاطن فوق الكمال ^{الكمال} ^{يعنون} ^{نفوس}
انه يفيض الكمال على كل مستحق للكمال ^{الاستعداد}
الذي حصل له من الحركات والامزاجات والمرج
المعتدل للمركب من الاخلاط والاركان مستعد
لصوت او نفس كحفظه وتدبير تركيب ذلك المنهج
فان كانت النفوس قديمة واتصلت بملك
الابدان فاما ان يمنع المبدء الاول عن الاضحية
واما ان يحصل لبدن واحد نفسان قديم ^{واحد}
ونندان عند ميم محال لان فاؤن النفوس محدثة

كنفوس ساير المكبات الحيوانية والنباتية ^{موجودة}
^{واما} ^{الاركان} ^{فقد} ^{روا} ^{اعنهم} ^{قصصا} ^{وحكايا}
في امور النفوس القديمة وجوز اكثر ميم ^{الناس}
والعطيل وانا ما رايت لكلامهم حتى ^{ولا} ^{استند}
وقد يوجد في كتب الاربعة عليهم السلام
ما يناسب بعض اقوالهم لكنه يحمل التاويل ^{هذه}
البحث ليسن يسمعي حتى يرجع اليه ^{نصومهم} ^{والله}
اعلم بحقايق الامور ^{المناسبة}
لنفس البدن الذي تقضي الارتباط فهو الذي
يقضي تخصيص كل نفس ببدنه كيلا تتعلق نفس
انسان ببدن فرس ولا بالعكس ومكذابي
ساير المكبات ونحن نعلم ان هناك امرا ^{اما}
ولكن لا نعرف حقيقته بالتفصيل ^{اما} ^{قول}

سل يتأتى لنفس الانسلاخ عن ذلك الارتباط
بالكلية انسلاخ استغناء ^{بالله} ان الانسلاخ
واجب لكن ما يكون بارادة النفس كل لم يكن
بارادتها بل اذا فسد المزاج انسحبت عنه فان كان
مستغنية عن البدن كانت سعيدة ^{بالتعب} مسخرة من
وان كانت محتاجة بعد صارت شقية ^{مرو}
فانها محتاجة الى شئ لا تجتمع ^{دواما} ^{الانفصال}
التعلق بهذا العالم قبل الموت فستحيل فان
لبدن تعلق ولكن يمكن ان يستغنى عن التعلق مع
وجود التعلق وذلك حاصل لا اهل الكمال بسبب
اقبالهم على الآخرة واعراضهم عن الدنيا وقد وجد
مولانا ادام الله ايامه ذلك في نفسه وشاهد
من كان بهذا الحال والدليل على ذلك ان ^{النوع}

الانسانية مسكلم باوركااتها العقلية فاذا كانت
بنيل ما يسعد ما واعرضت عما يشغلها فلا حاجة
لها الى البدن وكان الموت بالقياس الى الغرض
الاكبر والوصول الى السعادة القطعية ^{بالله}
النفس عن غير ما بعد المفارقة فكون سبب
تعلقها السابق ببدن ممتاز عن سائر الابدان
وبعيتن حصل لها من جهة ذلك البدن والنفس
الفلكية وغير ما لا يحتاج الى ذلك السعير ككونها
انواعا مبانية كل نوع منها في شخص واحد والنفس
الانسانية محتاجة الى السعير ككونها من نوع
واحد متباينة الاشخاص وذلك ظاهر واما
الامثلية فلو كان بصور الاعمال والعلوم او
بالحيات المكتسبة حال كونها متصلة بالبدن ^{لكان}

منضماً إلى خواص التسكلات الفلكية وخواص الانصاف
أما آخر من الامور الالهية بعلم الحق وينقطع اعني
النوع الانساني وكثيرا من موجودات هذا العالم
الغضبي مدة ثم يعود هذا الكون في هذا العالم
أما على هذا الوجه او مثله او على نمط آخر **القول**
وما البرهان على عدم ناسي القوى الفلكية
الصا وكونها لا تقبل البقية والفساد والتبدل
فاننا لم نجد في كل ما ذكره في اثبات بقائه الا
ودوام اثنا رها على هذا الوجه وخلقها عن
الطبيعة ودوام قبول عالم الكون والفساد
الاثار على هذا النحو المدرك او مثله من الاوصاف
والكائنات برهاناً تاماً يلج به صدق مستبصر
بالاقاويل والتقريرات الاقناعية بل استبعاداً

علمها ودوامها ثم نقول وباتى برهان
عندنا خلوا الاجسام الفلكية عن احكام الطبيعة
وخواصها سيما والتعريفات الالهية على السند
والكامل قد وروت وصرحت بان الاجسام كلها
طبيعتها وان حكموا ببقاء بعضها من حيث الذات
مع غير حادث في الصفات ووافقم على ذلك جماعة
من اكابر علماء الاولين ووقعنا على ذلك في
مصنفاتهم وكل ذلك على العلم الكريم غير خاف
واشار اليه ذلك ايضا نقلا وتقرير صاحب رسال
اخوان الصفا واجران مرتبة الطبيعة دون مرتبة
النفس الكلية وفوق الهيولى والصوت وفيه
بينا مع غيره الطبيعة فقالوا انها عبارة عن
حقيقة جامعة بالذات بين الحراق والبرودة

والرطوبة والبوسة وان كل واحد من الاربعة
غير الآخر والطبيعة لا تغاير واحدا من الاربعة
وعلى الجملة فالامر من حيث الاطلاع المحقق في كل
ذلك معلوم متيقن والمداسب النظرية والساج
الفكرية كثرة شديدة الاختلاف المقصود من هذا
والالامع استجلاء ما اتضح للرأي المولوي السيد
بطريق البرهان او ترجح عنده من اقوال الساج
لاحاطه عليه السرف بما ذكره في منبر الامور
في الكتب الغربية المستنوع والمسند المشهور
رجاء الفوز باجمع بين الطمانينتين الغائبة والها
كما سبقت الاشارة اليه والله سبحانه يكشف
بحسن بيان المولى وافادته المعضلات ويسر حل
المشكلات آمين **القول** اما قوة الاجسام فمنها

كما ذكره ادام الله علوه وحرس طله واما انقطاع
النوع الانساني مدة وعوده بعد ذلك فممكن وكذلك
في غير نوعه من سائر الانواع واما بقاء الافلاك
ودوام آثارها فانما قالوا به لانهم لما تفتشوا عن
الامكنة والجهات كالقوى والتحت وغيرهما وجدوا
معللة بمحدد سوفلك محيط بالكل ولما تفتشوا عن
الازمنة وجدوا معللة بامر قار الذات المتحركة
الوضعية الدائمة وليس في ذلك لجسم غير الفلك فعلموا
ذلك ان الفلك المحيط بالكل لو فسد او بطل
لم يتبق جهة للجسم ولا زمان وكان ذلك ممسعا
فان الجسم بالضرورة ووضع وجهته وان كان
لو انقطع لست فان انقطاعه بعد ثبوته لا تقع الا
في زمان فكموا دفعا لهذه الممستعات بدوام الفلك

وحركاته واشتبهوا بسبب ذلك نفسا ذات
قوة غير منسانية وعقلا يحرك نفس الفلك شيئا
اليه لينال بالحركة كما لا كان فيه بالقوى الفعل
دايما واما عالم الكون والفساد فلا منساع هو
الخلا حكموا بدوامه جمده ويكون اجزائه في حيز
بعضها فوق بعض تحت حكموا باخلاف طبائعها
وامكان المركبات منها على ما وجدنا بالحس و
حكموا باخلال المركبات لكون اجماها قسريا
مخالفا لطبائعها وميل طبائعها الى الكسادة دائما
فكان من الواجب اخلاها مع بقاء اجزائها
الاصليته جمده وان كان بعضها يفسد ويتبدل
بالبعض الآخر واما خلوا الاجسام الفلكية عن طبائع
المنصريات فواجب لانها لو كانت على طبائعها

لكانت امكنها وحركاتها قسيه ونفسه لا يدرك
وبانقطاع عما يلزم المحال المذكور **والله اعلم**
الاقدمين وكتب الناقلين عنهم فمختلفه كما ذكره
ادام الله علوه والذي اوردوه مريده واستفيد
ما وجد منها منسوبا اليه حتى اوردوا بان والله اعلم
حقايق الامور **قوله** مسئلة الانسان في
منه النشأة والدار يتغير عليه التجدد التام ^{المفسر}
بانقطاع تعلق النفس المدبره للبدن ^{نقطعت} اولوا
العلاقه بالكلية لكان الموت فان الموت ليس
غير ما ذكرنا واذا تعذر انقطاع علوه النفس عن
تدبيره البدن حال الحيث فلا تخلو النفس عن احكام
المزاج الطبيعي المدبر فما يدركه من الآلام والشدائد
لا تخلص عن شوب الطبعه وحكمها فمن ان لا شيء

آلاما وذات روحانية صرفة خالصة عن احكام
الطبعه وبما يبرهان ثبت ذلك وما المستند
فيه **مسئله** اللذة والابتهاج المنسوبان
الي الحق سبحانه وتعالى ولا يقال اننا نجد لافئنا
لذذا باادراك العلوم والدرجات السنية المستند
للحكم والجاه وليس في ذلك من قبيل اللذوة والطبعه
المعمودة **قوله** من الخازن يكون اللذة
الطبعية صنفان صنف كثيف وصنف لطيف
فالكثيف هو المعمود ادراكه من اللذوة والحسية
بالحواس كالماكول والمشروب وغيرهما ونوع آخر
وهو مدرك للنفس من حيث القوى الباطنة
كالذهن والخيال والعلاقات النفسانية ^{صل}
حال التلبس بالتدبير والقوى والادراكات

الانسانية لا تعزى بالكلمة عن احكام الطبيعة ومن
ادعى ان ثمة وراثة ما ذكره الا ما ولد ذات روحانية
لا حكم للطبيعة فيها فعليه البرهان ^{الحكام} ان
تفحصوا عن طيبة اللذة واستقراسهم على انها ادراك
الملايم بحيث هو ملايم ووجدوا ذات الله سبحانه
بحيث لا يكون لها طام اشده طامة من نفس حققتها
اولا مناسبة بينها وبين غيرها وادراكها لنفسها
اتم الادراكات فحكموا بان اللذة التي لا يكون
فوقها لذة انما يكون له سبحانه ثم نظروا في حوال
الواصلين الى جنابه القدسي وجدوا ذات الله
تعالى والقرب منه طايما لنفوسهم الكاملة وقد كانوا
بقدر استعدادهم ذلك فحكموا ان لذتهم لذة
دايمه فوق لذات هذا العالم واما اللذة ^{للجنة}

والجنانة فوجدوا ما ناقصه زايده مضجعا اذا دامت
بالآلام فحكموا بان هذه اللذات في نهاية الخسنة
والركاكة فاعرضوا عنها واشغلو بتحصيل اللذات
الحقيقية وبارأ اللذات الآلام فان الالم ادراك
فوات الملايم مع الاحتياج اليه وحصول غير الملايم
مع الاستغناء عنه فطاهر ان الباري تعالى لا يفوت ملايم
ولا يحضره غير ملايم وان فوات اللذات الحقيقية
بل الاحوال البدنية الملايمة مع قطع الطمع عن عيوبها
اشد الم وقد عبر عنه بنار الله الموقدة التي تطلع على
الافئدة ^{مسئلة} ما حقيقة الفيض الصادر من الحق
وما المتعقل للعقل من معرفة وكيف صدون وصوله
الى القوابل لاجاز ان يكون من جمل الممكنات
ولاجاز ان يكون الحق وليس شبه امر مالم لا يكون

الحق ولا غيره فكيف الامر وما المعقل من معنى اليجاد
اولا ثم الامداد ثانيا وباني برهان ثبت ذلك يتضح
ومن المسائل المفردة التي لم ينظم على اثباتها ونسبها
مسلسل علل ومعلولات موجودة غير مشبهة الى
غايه ~~ان~~ ان الغيظ موجود مصدر عن الحق وكان
محتاجا الى قابل وكان القابل موجودا قبله قابله
من غير حركه من الحق الى القابل ولا خروج شيء منه اليه
ولا ملق من القابل اليه ولا حركه نحوه ولا كفء لذلك الصدور
ولذلك القبول بل عوض لهما في العقول اضافان ^{احدهما}
بالتقياس الى الصادر والآخر بالتقياس الى القابل ^{ثاني}
يخدم من انفسنا انا نحرك عضوا نريد حركته لا يوجه
نحو الحركه ولا يميل من الحركه اليه ذلك العضو بل الجأ
حركه من النفس في ذلك العضو القابل له وذلك

المعنى مشعوره عند نفوسنا فكذا اليجاد واما
الامداد ومواتمها ما اراد الموجد ايجادها فعلا
عليه ولا يحتاج اثبات ذلك الى برهان ^{ثاني}
واما مسئلة تسلسل العلل والمعلولات موجودة
غير مشبهة الى غايه ~~ان~~ البرهان قائم على
امتناع ذلك وهو ان كل سلسلة من علل ومعلولات
مرتبه فهي انما تكون بحيث اذا فرض عدم واحد
من احاد السلسلة وجب انعدام ما بعده من
السلسلة فاذا ن كل سلسلة موجودة يجب ان
تكون فيها علة مهي اولى العلل لولاها لما كانت
ملك المراتب التي هي معلولاتها ومعلولاتها
الى آخر المراتب موجودة فاذا فرضنا سلسلة غير
متناهيته الى علة لا تكون لها علة لم يكن في ملك

السلسلة علمه منى اولى العلل فلا يكون السلسلة
موجودة وقد فرضت موجودة منفردة
برهان لطيف يخص هذا الموضع ^{النسب} ~~مسئلة~~
ان من الموجودات غير مناسية عندنا ^{ان} يجب
كون بالنسبة الى علم الحق مناسية لما يلزم من
المفاسد ان لو لم يكن كذلك ولما اسلفنا ^{بضا}
في اثبات علم الحق بالجزئيات وضعف حج المنكر
ذلك قياسا واستبعادا وايضا فالافتاق ^{مع}
بان ما دخل في الوجود فانه مناه ^{شبهة} والنسبة
من الموجودات فكيف ينتشى من المناسية ^{شبهة}
وكذلك يقال في الارجح المتولدة من العناصر ^{مثل}
ذلك واعلى منه الشكليات والاضلاع العلكية
من الاتصالات والكيفيات وغير ذلك كالحوا

والاثار ونماذجها فكيف الامور ^{الاشياء}
المناسبة الوجودية آحادا معا وجب عند الحكماء
ان يكون مناسية اما غير المناسية كالنفوس ^{الاشياء}
الباقية بعد موت ابدانها وغير الموجودات آحادها
معا كاحداث الماضية فقد جوز وان يكون
غير مناه بل وجبوا ذلك بناء على قواعدهم
النسب من الموجودات من هذا القبيل وكذلك
الشكليات والاضلاع العلكية والارجح المتولدة
من العناصر والاشياء التي لا مناسية ^{كضعف}
المقادير ومجربتها الى غير ذلك ^{مسئلة}
مسئلة الجوهر لا يبطل بطلان كيفة من كيفياته
والحرارة لو بطلت من النار بطلت النار ^{الاشياء}
كل غير يفسد فانه يبطل بطلان كيفيته كالماء

الذي يغلو في بطل برودته ونفسه وتكون منه
سواءً وذلك اذا حازت الكيفية الغلبة جدا
الماء اما اذا لم يجاوز ذلك الحد فلا يبطل كالماء
الحار والنار لا يبطل بطلان حرارتها الموقدة
فانها في المركبات باقية بصورة فاقدها
التي يلزمها اذا كانت مفردة بين ذلك في
المرجح **مسئلة** الهيولى المجردة لا تقبل القسمة
عقلاء هكذا الصور فكيف يحل الصور في
الهيولى صار تاجها وقبلتنا القسمة ولم تجد
الشئ غير الاجتماع وانه نسبة لا تحقق لها
بل بالتبعية لما له وجود محقق كما سبقت الاشياء
اليه في بعض المباحث المتقدمة **الهيولى**
المجردة لا توجد الا في الذهن وكذلك الصورة

وسما في الوجود ابداً كونا من مقارنين الجسميه
حاصله وكذلك قبول القسمة وكيفية الصور
والاعراض تتبع الاجتماع الا ترى ان الخطيين اذا
اجتمعا حدث بينهما زاوية والاحاد اذا جمعت
حصلت الاعداد والعفص والزاج اذا اجتمعا
حدث السواد واما ان الاجتماع نسبة لا تحقق
لها بنفسها لا يلزم منه ان لا يكون لها تحقق عند
غيرها وما يكون تبعاً لما له وجود محقق ربما يكون
سبباً لشيء آخر له وجود محقق كما ان محاذاة
الارض للشمس التي هي نسبة تتبعها يقضي اضاءة
الارض من الشمس التي هي وجود محقق مستحق
للارض والله اعلم **فمذا** ما خطر بال اعني
ومسفيده والمشتاق اليه خدمته ومريده

في هذه الابحاث عاجلاً واذا تشرف بنظرمولاً
ومفيده والمفيض عليه انواع السعادة فاذا
سخ له عليه كلام واشار بذك لم يكن ذك
انعامه العام وكرمه النعيم غريب والله تعالى
يدوم ظله على طالبى الكمال

واسبح عليه فيضه الذى

لا يزال له اللطيف

المجيب

تم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
خطاب شریف از جناب شریف امام معظم خواجہ
اعظم حسنہ الدہ علامۃ العصر نقیۃ اکابر العلماء
وارث رؤساء الحکماء ملک الصدور فی الآفاق
ولی الریاستہ بالاحقاق نصیۃ الحق والبدین
طیبہ الاسلام والمسلمین اطال الله فی تحصیل
عمرہ وعمرہ بالسعادة واقننا الباقیات الصالحات
دمہ وقرن بانواع المحامد ذکرہ واطلع من مشارق
المعلیٰ انوارہ من فضلہ ویدرہ مشمل بر اجناس
عوارف وانواع معارف واصناف لطایف
مخلصین دعاگویان رسیدموردشن بتجلی
واکرامی واعزازی واعظامی کہ کے لایق مقام
اخلاص و شمت اصل اصماص است متعلق کشت

و شکر باری جل و علا بر استماع اخبار رسا رمونا
ابقاء الله از سلامتی ذات شریف و جریان
امور بر سنن رضا واستقامت بر بیان
عجز کہ عالیہ تن درجات سکرست یاد کرد
شد و دوام و تولیٰ نعم ربانی و تنالی منح
ظاہر و باطن رحمانی بموجب انظام امور
و تیسر اسباب رقیات در درجات سعادت
ابدی واستہلاک در انوار احدی تواند بود ان
ذات شریف را از حضرت جوید مطلق بر پا
عبودیت الہی محقق در مظان قبول خواستہ
می آید و الله ولی الاجابۃ والاحسان واغیر
و فرایدی کہ در ضمن آن مشرفہ مدرج بود بقدر
استعداد مسفید کشت و چون از مطالعہ

آن مشرفه بمطالعه رساله مفیده تجاوز کرد
عصه یافت از عرصات علم و حکمت مشتمل بر حل
مشکلات و کشف معضلاتی که در اقاویل کتب
فضلا سلف و اتباع خلف مضطرب الذکر و الا^{راد}
بود و بواسطه تأیید ربانی و توفیر مولاوی
منع کشت و کافاه الله علی حسن بیان و توضیح
برهان بالمعرفه الحقیقه الغلیا^ا الی محلت بها
نفوس الکمل المتوین الشارین من عین التسنیم
الحاصل بها لا من السلسبیل الفکری الکافو
المزجین خواص القوی المراجیه و احکام الوساطه
و القیود الامکانیه و کدک الرحیق و بقیه
الانصار المشار الیه فی السیل فانما مشایر
الابرار دیگر خدمت نموده می آید که موجب اقدام

بر سابق ابرام توقع حصول و مطلوب بود و آنها
فتح باب مواصلت بطریق مکاتبت و مراسلت
نه انگ ان مقدار متنع است لکن بسبب آنک
انج بخت و سودمند ترست بر اجتماع موفقت
وان مطلب الحاله سده متعذر الحصول لحدامت
بدن مقدار از باب ما لا یدرک کله لایترک کله
ضروری کشت و مطلوب دوم آن بود که در
خدمت مقدم یا دکرده شد اعنی توقع جمع
در بعض اموات مطالب میان حاصل و تا
بطریق برهان و میان حاصل از طریق مکاتبت
محقق و عیان سیم آنج از ساج فکر ثاقب و رای
صاب مولانا نفع الله به باشد و مع مذاق
تعلیق آن مسایل در وقتی افتاد که دور از س^ا حش

عالی مرضی بر مزاج این ضعیف مستولی گشته بود
و مخلصترین خدمتکاران جناب معظم برادر عزیز
محرر الفضایل سید الاقران و الافاضل حاج ^{الدین}
کاشی اگر چه الله چون صحبت او با داعی مخلص مکن
گشت از مقام محبت محو است کی منضم با رابطه
معنوی و روحانی المشار الیه بقوله الارواح
جنود مجتهد فماتعارف منها اختلف از محبت
ظاهر بحسب الوقت و الحال رابطه این داعی را
بخدمت متحد و کرد و در مواصلت بواسطه
مکاتبت کشاد و شود لاجرم در آن باب تعاضد
جست می کرد و سیما که قاصداً آشنا یافته بود که
عزم آن طرف داشت و قاصد نیز هم مستعجل بود
هم بحث لحد در اصل تعلیق آن مسایل بحسب تمام

میسر گشت و ناسخ نسخه از تعلیق داعی نقل
کرد لکن الحزنه و الاستعجال از سهو و تحریف حاصل
نماند و بداعی نه از غایت شباب مراجعت نکردند
تا تلافی بعضی آن خطاها کردی از آن جهت بعض
آن مسایل ناقص التحریر مانده از فحوائی بعض
اجوبه مولانا آمده الله ان معنی معلوم می شود
و مع مذاویه آن نیست کی در بعض مسایل معاضد
جند باقیست که محجوب معاوده و مراجعت محذرت
می کند اگر چه حصول شفا، عللیل و خروج از این
مضائق بطریق مکاتبت کمال متعذرست و آنج
ممکن الحصولست بشش از ایما و تلویحی نباشد
و حالاً در باب مراجعت آن اولیة نمود که بحسب
فصلی کلی تقدیم داشته آید مضمون تنبیه بر آن مواضع

و غیر آن و معروف تمام بحث که لعلق بدان دار
 برو جی که موضع مذهب اصل تحقیق باشد و مزیل
 اشتباه که واقع است میان مذیب ایشان
 و مذهب ارباب اعتقادات از مسکلمان و غیرهم
 بسبب لفظی چند که بر سبیل اشک استعمال می
 کنند و آن جمله و غیره بر سبیل عرض خدمت یاد کرد
 می شود نه بر سبیل اعراض ستم که این معنی مستلزم
 استمرار مفاوضه آن جناب معظم و تکرار استجلاء
 فوائد شریفش باشد و از مقام ادب داعی را
 مناسب نمود که در مقابل هر جواب سوالی ایراد
 کند چه خود بیشتر این اجوبه در غایت سداد
 و تحریر است و لازم بدلیه و بعضی نیز از آن قبیل
 افتاد که بحث در آن تطویل و تکرار مفضیست

و بابر ام می انجامد و بعضی دیگر محوج مراجعت است
 از فصل کلی و الماعانی که در عقب بعض مسایل
 یاد کرده می آید مقصود این ضعیف معلوم کرد
 ان شاء الله و اگر مزید بلای در آن یاد فرمائید
 خود از مقام اتمام المعروف خیر من ابتدا به
 باشد نفع الله به و اما حدیث سوالی که بعض
 مواضع از رساله محفه الشکور ایراد فرمودند
 و این ضعیف را بدان مشرف کردند اگر چه در
 از فرستادن این رساله خبر نبود تا رسیدن
 مشرف و مضمّن آن سوال و چون از اصل قضیه
 مختصر رفت برادر عزیز سید الفضل الحاج
 کاشی اگر چه الله این رساله را در مقابل التماسی
 که از دوستی از دوستان او رسید بوی نوشتن

و حالا اگر چه من حيث الادب اقتصار بر فواید
مولانا اولیة است لکن مع مندرجیت شرح حال
و بر سبیل موافقت و اقتداء کلمه چند خدمت معروض
کرد تا مقصود از انشاء آن رسالت معلوم شود
اگر چه پیشتر آن نوع در نامه از جهت این ضعیف
مفصیست بطول لکن چون سوال در نامه یاد فرمودند
کردن ادباً و تحقیقا لازم شد که جواب نیز بر آن
وجه یاد کرده شود **فاقول** والله خیر معین
ان السؤال المشرف بایراده علی بعض مواضع
تلك الرسالة ورد بسبب الاعراب عن ضمنتها
من الالفاظ بلسان المناجات والسؤال و
الاستفسار وكان الموجب لذلك عدة امور
النزول اليسير منها مقصود و اصولها و اتمات

۵۷
مسایلهای غیر مقصوده علی التعمین بل سی نیت
ربانیه و ردت بغتة دون تعمل في اوقات
الانسلخات و خلصات صفا، الاوقات
في الخلوات و وقع امر من هذه الرسالة حال
مفاوضة غبیه روحانیه بن مرتبه من المراسلات
الربانیه و مقام من المقامات العبدانیه فلم
تحسن الترجمة عنها ادباً و تحقیقا الا بلسان المناد
المختص بمقام العبودیه فانه مقتضى حکم ذلك
و الحال و الموجب الاخر ان ملك الرسالة
متأسسته علی بیان الرحله المعقوله من الحضرة العلیة
الذاتیه الوجدانیه التي می محل ارتسام المعلوما
كلها الارتسام الازلی الابدی و التي من حيث
سی تعقل مبدائی الحق و فیضه الابدی بالاجابة

العلمي الذاتي الفعلي وعلى ما سوف عليه من الرتبة
المسببة صحة هذه الخدمة ان شاء الله وبمعرفته
منه الاولية العلمية تتعين مبداء السلوك المعنوي
للمحققه الانسانية الكمالية الربانية وغايتها و
حاصلها وبين المبداء والغاية يقع الترجمة عن حال
التسالك في سقطة في الاطوار والادوار ومبدأ
الاستيداع والاستقرار والنبه على شأبه وسأ
في كل منزل من منازل السلوك ينزله وكل مقام
يخله ثم يتبعه ومن هذه الترجمة تنبئه السالكون
لمعرفة اسرار المبداء والمعاد اللذين مما اشرف
ما تحلى به نفوس العقلاء المؤمنين ويفهمون قبل
الكشف والمشاهدة بتعريف الوصل الحاك
كيفية سقلم في العوالم الوجودية والاطوار المعنوية

الروحانية والصورية الطبيعية التقيدية والمعاش
الكونية والربانية الى مستقر السالك من الكمال
الحق الوحداني او مراتب الكمالات السببية مع
التلويح ايضا بكل مقام وطور وحال المبدا
من السببية تنبئه على حاصله اذ ذاك وحده الامور
في مرتبتين ولسانين كلتين مرتبة زمان الحجا
ودرجاته وحال السالك اذ ذاك في توجب
طالبها التحقق بالحق الذي هو مستنده في وجود
توجها جليا من حيث ما يعلم هو نفسه لا من حيث
علم غيره به او سماعه عنه او طئه فيه عساه ان يعلمه
ويشده علماء محققا وشهودا مطلقا على نحو
يليق بحاله وموجب هذا الطلب علو الهمة
وعدم الفاعلة بكل ما بلغه عن ربه او ادرك منه

ارباب العقول المقيدة والاعتقادات الطيبة
والمفهوم للكاثرين من الشرائع والاخبار المنزلة
المرعى فيها مفهوم الجمهور وما توافوا عليه القوة
طبائعهم وعقولهم واذهانهم وان لم يطابق اليقون
الاول من العرف ما هو الامر عليه في نفسه في بعض
ما وقع الاخبار عنه والعرف له مذاوان لم
ملك الاخبارات والتوفقات عن نهيات ومز
مشوقة للمستعدين مدرجة في لسان الدعوة
العامة المشيرة الى المفهوم الاول من طائفة
توحيد الالهية التي لا تتجاوز اصل السعادة
العامة التي عندها السلامة اللهم الا ان
بهذا التوحيد اعمال صالحة بتوجهات واستحضار
ناتجة عن تصورات صحيحة مطابقة لما هو الامر عليه

ثم ان هذا اللسان الحكيم يضاف الى مرتبة
الامكان واحكامه واللسان الآخر هو لسان
مرتبة الوجوب واحكامه وله الكشف والبصيرة والاطلاع
المحقق اللازم الحاصل بعد رفع الحجاب والوقوف
على حلية الامور على نحو تعيينها في علم الحق تعييناً
ازلياً ابدئياً على وتيرة واحدة ولهذا اللسان
حق الرجوع عن كل شيء بموجب تعلق العلم بالحق
به وتوحيده الحق له علم هو المعلوم عليه في نفسه
واحواله وسائر لوازمه حتى انه ان كان المعلوم
من اصل الالهيته والازمنة فان العلم يتعلق به
وتلوازمه ومكانه وزمانه ولوازمهما كما سيوف
على ذلك من الرسالة ان شاء الله والحمد لله
الداعي من احكام الوجوب والامكان مراده

من ذلك ان الحق من حيث احدى بعينه المطلق
لنفسه لا سواء لا تقدر عنه اكثره الا من الاعبار
والجثيات كما وافق المولى على ذلك وأشار اليه
فاثره وان كان واحدا في اصل فانه يتعدد
في مراتب القوايل المختلفة باستعداداتها المتفاوتة
فعد تلك الاثار من حيث اضافتها الى الحق
هي احكام الوجوب وتعقل تعددات النشآت
من القوايل في مقابلة كل اثر منسوب الى الحق من جهة
الاعتبارات والجثيات هي احكام الامكان
وسية او تدابيرا في مباحث الرسائل التي
تشرف بمطالعة الكريم ان شاء الله وبهذا ^{المراد} الفصل
بالوضو بالنسبة لما قصد ذكره فلتخرج الى تمام ما وقع
الشرع في ذكره وتؤيره فاقول فالتجزم بالمقام

بالسنتها والسنه احوال اربابها بعد تحققه بمعرفة
الحق وشهوده من حيث خصوصيته وبعد تجاوز
جميع المقامات والانحاز والتقييد باحكام الاسباب
والصفات وخروجه الى عالم الاطلاق الوجودي
الذي يستهلك فيه الوسائط والامكانات ان
تقيد وصف او يضبطه اسم او فعل او معنى او
فانه قد احاط بكل ذلك وتحقق به وعلا عنه
بالفعل لا بالقوة وبالوجوب الذاتي واحكامه
الحيطة لا بالامكان فهو من هذا الوجه لا ين
له ولا مقام بل هو هولي في الوصف كمرآة كريمة
بجلوة في نقطة معقولة مركزية برزخية من حيث الجمع
بين احكام الوجوب والامكان المذكورين
تدور عليها الاشياء كلها دورا معويا فهو دايما

مثل من حيث الانطباع موجب بحقيقة عما ينطبع
وتتبع فيه من معنى وروح وصورة وصفية وحال
وغية ذلك وترجمه عن الجمع بموجب انطباع في كمال
قابليته كانه انطباع المعلوم في علم العالم به وهو
ايضا على الدوام من حيث حقيقة حال عن
شيء لانه ليس بنظر ولا مطروف بل هو محجوب
عن الاشياء بنفس انطباعها فيه واقتصار رؤيتها
عليها دونه فلا يرى ولا يعرف ولا ينعت
ولا يوصف ومن عرفه او نعته او وصفه فانما عجز عنها
يخصه منه وما يدرك من احوال ذاته فيه مكذوب
موشان كل امرأة مع ما ينطبع فيها فانها لا ترى
حال امثالها بالمنطبع وانما يرى المنطبع فيها كما
ما كان فكذلك موشان الانبياء ان الحقيقة بعد

فنا احكام امكانه بالاستحالة في حكم وجود
وجود ربه ووحدة وامتلاء بالحق وبالمرسم
في علمه فانه فان في نفسه محتجب بامكان وجود
ربه ووجود بالذات لا بالقصد المعين والاشياء
والمشهود منه وفرد وما يؤتم السعدا والاسرا
مع الغيبة ليس غفيرة فتعلمات الحق التي هي صور
معلومات التسمية في علمه ارتسمت في رآية بنفسه
المذكور في الرسالة المسيرة صفة هذه الخدمة وفي
هذا الفصل جواب ما اشار اليه المولى نفع الله
به في باب الشك والشكاية المشار اليها في
الرسالة وتقرر رجحان مقام الرضا والتسليم و
انها مع كونها اعلى مما ذكر فليس الغاية وان فوق
ذلك ما اشار اليه ايده الله واذا وقف المولى

على الخدمة واستخلص المقصود منها احاط علمه
الثرف بالمراد من تلك التجمه بل لو قدر الله
تأمل ما بعد تلك الكلمات المورودة في السوال
لوجد فيها ما يصلح ان يكون جوابا له اذ في
اواخر تلك الرسالة ثلاث مواضع في كل منها
نبه على مرتبة المتجم و على الجمل فاق من هذه القصة
المعربة عن بعض شئونه و مراتبه يعلم انه قد ذاق
فوق ما فوق مقام الرضا و غيره و يستجلا
من هذه الرسالة المسله صحت منذ الخدمة
ان شاء الله تبارك توحي المقصود من ذلك
و يسواه والداعي معذرا من تطويع و في
المكارم المولوية وسعة اخلاقه السنية ما
يفضي للسلامة فالله ببقية مفيد اسعيا

و جعل نصر بصيرة به لا بما منه حديثا
وصلى الله على سيد المرسلين فاقم
النبين محمد وآله اجمعين
وصحبه الابرار

تم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله الذي ابان بمستقرات العلم مراتب علم
اليقين وعينه وحقه ودرجاته واوضح بسكون
قلوب الطالبين حال الوصول اليه منهي شباو
نفوسهم بفاوت حصص عقولهم واختلاف
رتب عقابيتهم في منازل معرفته سبحانه وآياته
المودعة في حضراته القدسية وارضه وسماواته
وميزانته من امله من من عالم خلقه وامره بانه
لم يجعل لهم غاية سوى ذاته من جميع عوالمه
ومنصات اسمائه وصفاته بل جعل منتهى مدى
مهمته في متعلقات علمه الذاتي واعلى مراداته
حتى صار مرادهم غاية مرادهم ما ريد به سبحانه ^{بذاته}
مرفوعة لذاته ومنهجته اعلى حثيات شؤنه الالهية

الاولى وارفع تعيناته فهو سبحانه حقيقة عليهم
اليقين وعينه وحقه في سائر مراتب علومهم والآيات
المتعلقة به اولائم بمعلوماته مع استدراك كنهه تتم
تحت سلطان وحدته من حيث هم وبقا حكمهم
وسرته في جميع موجوداته وحضراته وصلى الله
المتحقق به من حيثية الشهود الاكمل والعلم الاكمل
الاشرف الاشمل مع دوام الحضور معه سبحانه
في جميع مواطنه عليه السلام واحواله ومرتبه ونشأته
سيدنا محمد والصفوق من امته واخوانه الجائزين
ميراثه الا انهم في علومه واحواله ومقاماته
مع تحقيقهم وفوزهم بنجاح خطوطهم الاخصائية
الى انوارها عن خواص الوسايط وثمرات
التبعية واحكام الروابط صلاوة مستمرة الحكم

دائمة الابدان ودوام الزمان من حيث حقيقة الكلية
وصور احكامه التفصيلية الظاهرة بالحركات
العلوية والمجبة عنها بسببته وشهوان واتيانه
وساعاته **وبعد** فانه لا يخفى على الالباء ان
فلك العبارة بالنسبة الى فلك المعلى المجردة
والحقائق البسيطة من حيث بعينها في الازمان
ضيق جدا ومكذا فلك التصورات والتعقبات
الدخنية بالنسبة الى عرصه العقول النفسية
والصورات البسيطة **ومكذا الامر في الصور**
النفسانية البسيطة للامور الكلية والحقائق العلية
بالنسبة الى تعقل العقول والنفوس الكلية للكلية
ونسبة تعقلات العقول والنفوس الى تعين
المعلومات في علم الحق نسبة تعقل من يهودون

٢٢
العقول والنفوس الكلية في المرتبة العلمية لها وكلها
من العلماء وان امتازت عن طائفة اخرى بطلان
نفسها فانه قد يقع المشاركة بينهما في بعض الاسماء
والالفاظ لضيق فلك العباد وعدم التقيد بها
بالالفاظ وان تباينا في المعقد فطن من حيث
احتمال ملك الاسماء والالفاظ المسكونة وجوبا مسعودا
ومفومات مخلوعة ان ملك الاسماء والالفاظ يطلعها ^{احدى}
الطائفتين على ما اطلقها عليه الطائفة الاخرى وهذا
الاشتباه لا يزول الا ببيان المراد من ملك الاطلاق
لسطح احكام ما به متناظر طائفة عن غير ما وانها مفاد ^{بشركا}
فمن ذلك بما يؤمم اسراك اسل الذوق والتحقيق مع
بعض الفرق ما ذكر في شان الماسيات والقول
بانها غير مجعولة مع قول اولئك انها غير ^{دون} عن الوجود

العقل والعينى ومن هذا القبيل ما اشار المولى
نفع الله به في امر الوجود العام وفي كون الحق لو كان
له ما هيته وآراء وجوده لزم ان يكون سابقا عليه
ولزم ايضا ان يكون مبدء الموجودات اثنين مع
ان كل اثنين محتاج الى واحد سابق عليه هذا
اي غير ذلك مما ذكر في اثبات الوجود عن السؤالات
المرسله كالاجاد وغيره وما يتيسر الوقوف عليه من
بعض فوائد شرح الاشارات وغيره مثل
حدث الارتسام والصدور وتفسير قول الشيخ
الرئيس الوقوف على حقايق الاشياء ليس في
قدرة البشر وغير ذلك وعدم عزم الداعي ان يكون
في ذلك ومثله ان شاء الله ما تحفه ذوقا وكشفا
وشهودا يتضح بذلك مشرب المحققين وامتيان

من مشارب غيرهم وليعلم مذنبهم ومقصودهم
وفما اذا اشار كون اسل العقل النظري بالتو
الفكري وبما ذاتية ون عنهم وعن باقي الفرق
والرد والقبول بعد ذلك راجع الى العام
الحق وايضا احد اوسيته لما يعلم في ذلك
من الحكم التي جها عن سواه **ناقول** ان المستفاد
من الذوق الصحيح والكشف الصريح ان العقل
الحق باعتبار انه واحد وانه مبدء الموجودات
او انه مسلوب عن الكثرة والاشياء كسعى
في وجوده او انه يستحيل ان يكون له ما هيته
وآراء وجوده كل ذلك لا يصح الا باعتبارية
في عرصه التعقل الكوني اعني بالتعقل الكوني
غير الحق للحق وسبما كل من كان تعقله له سبحانه

وبلسايط المطلقة والحقائق الكلية بالتعقل
الفكرى المنصبع بالقوى المراحية الحادثة الكائنات
فان تعلمات من هذا شأنه لا يكون برية من
قيود وكثرة ما سارية الحكم في تعقله الموجب
للتعقل المتعقل وانطباعة فيه بحسب محل الانطباعة وان
كان محلا معنويا فبعد حصول المطابقة من المتعقل
والتعقل ولهذا يقول كثرة المحققين ان اتم تعيينا
الحق في عرصه التعقل واقر بها مطابقة لما هو
عليه بعينه سبحانه في عقل العقل الاول لانه اولى
الممكنات عن احكام الكثرة والقيود والامكان
فتعقله اتم مطابقة واقر بنسبة الى التقضية
شان الحق وجماعه اخرى من المحققين يقررون هذا
الامر ويقولون به غير انهم يستثنون الكل من الانا

ويشبه كونه مع العقل الاول في صحة المعرفة وكما لها
وعلى الجملة فكل بعين مقيد حاصرا لما يتعين فيه من المطلقات
وان العقل السليم يقضي بان ذلك البعيت مسبوق
باللاتعيين ~~فان كان العقل~~ ان حقيقة الحق محمولة
والمعرفة به حاصلة فليس معنى بذلك ان الحق
حقيقه وراى وجوده وانما يعنى به ان الحق من غير
تعقله مجردا عن الكثرة الوجودية والاعتبارية
النسبية والتعلمات والتعينات السقيدية التامة
من يعقل غيره له يكون مطلقا عن البعيت بوصف
او حكم او نسبة سلبيا كان كل ذلك او ثبويا
ومذا هو الاطلاق الذاتى الغير المقيد المذكور
بامر ما فليس هو من هذا الوجه مثبتا له انه مبدأ
او واحد او قياض للوجود بل نسبة الوجود الى

الاطلاق وسلبها عنه على السواء بمعنى انه مطلق
عن المحرم في وصف او حكم سلبى او ثبوتى او فى الجمع
بينهما او النسبة بينهما بحال فصدق فى حقه من حيث
هذا الاطلاق ان يقال انه يشهد ولا يشهد
ويعلم ولا يعلم دون المحرم فى الاطلاق او تفيد
بمعنى ان له الاطلاق بصادقه تفيد او حصة
تقابلها كثره وانه مرجح فى هذا الاطلاق لا يقض
ارتباط شئ به ولا صدور شئ عنه ولا تعلق
علمه بشئ ولا غير ذلك من النسب والاضافات
فمن ذهب من المحققين الى ان حقيقة مجهولة فاما
بمعنى ذلك ان الحق من حيث الاطلاق المشار
لاشئتين فى تعقل لا يتجلى فى مرتبه ولا ينضبط
بمذكر واضافه الماهية هى من هذا الوجه

لا ان له ماهية ورا، وجوده فهو سبحانه حيث
هذا الاطلاق وعدم تعيينه بواقع او مبدأيه
او وجوب وجوده او نحو ذلك نسبة الاقضية
الاجازى الى عدمه على السواء لانه تب عليه حكم
ولا يعقل اليه اضافة امر ما وتعيين الحق بالوحدة
موا اعتبار نال للتعيين والاطلاق وبلى اعتبار
الوحدة المذكورة يعقل اعتبار كون الحق ^{تعالى} يعلم
بنفسه فى نفسه وموتيلوا الاعتبار التقييد المفيد
التعقل الواحد من كونها وحدة فحسب فان ^{صل} الجا
منه فى التعقل ليس غير نفس التعيين لكنه بالفعل
لا بالعرض التعللى واعتبار كونه يعلم نفسه بنفسه
فى نفسه يفيد ويفتح باب الاعتبارات وهذا
عند المحققين هو مفتاح مفاتيح الغيب المشار

اليها في الكتب الغزيرة هذا المفتاح عبارة عن النسبة
العلمية الذاتية الازلية الفعلية لكن مرجح استيعابها
عن الذات لامتياز النسبة ليس مرجح ان العلم
صفة قائمة بذات الحق كما ذهب اليه الاشاعرة
قال ذلك لا يقولون بمحقق عارف بالوحيد^{الحقيقي}
ولا ايضا بمعنى ان العلم عين الذات فانه لا يتعقل
من حيث ذلك الاعتبار الحق نسبة ممازج عن ذاته
معبدة عنها بانها علم او غيره من الاسماء والصفات
والنسب والاضافات بل وحدة لا تنتمي فيها العلم^{العالم}
والمعلوم فلاكثرة ولا تعدد وسواء اعتبر الكثر
وجودية او اعتبارية فللنسبة العلمية مقام الوحدة
التاليه للاحادية المذكور التي لا اطلاق للمجهول
الغير المعتبرين و مرجح هذه النسبة العلمية^{تتعقل}

مبدئية الواجب وكونه واسبا الوجود لكل موجود
وتعقل الحق ايضا من هذا الوجه بضاعف الاعتبار
المفوع من النسبة العلمية والمنتشبه بعضها عن بعض
فالحق^{المتن} في مرتبة هذا اللازم الاول الواحد
العلمي ساير اللوازم الكلية الاولى التي اولها
الفيض الوجودي المبسط على جميع الممكنات ولوازم
ملك اللوازم مكننا منازلة اليه غير النهاية
واذا اعتبرت متصاعدة انتهت الى اللازم
الاول المعبر عنه بالنسبة العلمية بالمغيب المذكور
وهذا العقل الالهي تفعل ازلي ابدى على توره
واجتهق والماسيات عبارة عن صوت تلك
العقلات الالهية ولوازمها وانوارها ولها
الوجود العلمي الازلي الابدى ليس كما نطنه^{المعزلة}

من انها خالية عن الوجودين ولما استحال قيام ^{الشيء} ^{الوجود}
بالحق وان تجدد له علم لزم ان يكون ملك ^{للعقل}
ازليته وان يكون لكل منها عين في العقل
الآلهي من حيث النسبة العلمية ^{المحققين} وسوالمعة عنه عند
بالارثسام وانه عند سم وصف وضاف الى
الحق من حيث النسبة العلمية باعتبار امتيازها
عن الذات لا من حيث الوحدة الذاتية هذا
مع ان تعمل الكثرة الاعتبارية في العرصة العلمية
باعتبار امتيازها عن الذات لا يقدح في حدة
العلم فانها تعقلات متعينة من العلم فيسوي
من حيث تعقل الحق لها مستهلكة الكثرة في
وحدته وشانها حال تشذشانه ومن حيث اعتبار
امتيازها بحقايقها عنه ثابتة الكثرة ومن هذا الوجه

يقول المحقق ان الماسيات غير مجعولة فاما حيث
تعمل الخلق لها بالنظر الفكري فانها مجعولة
كووجوداتنا العينية وهذا التفصيل الذي ^{يذكره}
المحققون وان كان للعقل النظري فيه مجال
غير ان المحقق لم يحصله ولم يذكره بنظره الفكري
وانما الحق سبحانه اذا سبقت عنانيته في حق من
اختار من عبده وشاء ان يطلع على حقايق
الاشياء على نحو عينها في علمه جذبه اليه بمخرج
روحاني فشا مدح حال انسلخ نفسه عن بدنه
وترقيه في مراتب العقول والنفوس متصاعدا
ما را على العوالم العلوية طبقه بعد طبقه متحدا بكل
نفس وعقل اتحادا يفيد الانسلخ عن جملة
من صفاته واحواله الجزئية واحكام كثرته الامكانية

في مقام كل نفس وعقل حله بعد جملة حسب ذلك التمام
سكذا حتى تتحد نفسه بالنفس الكلية فصيصة كى ويرول
عنا ما كان عرض لها حال المنزل المعنوى للتلبس
بالمراح العنصرى ثم تتحدان كحل معراجة بالعقل^{الاول}
فاذا اكمل اتحادا به تظهر من ساير احكام الكثيرة
والامكان التى لو ازم ما ميتها من حيث امكانها
النسبية ما عدا حكم واحد وهو معقولته كونه في نفسه
ممكنا كما هو العقل الاول وذلك لا يتم الا بعلية
احكام الوجوب على احكام الامكان على نحو ما
سأشير اليه ان شاء الله غلبته بما ثبت المناسبة
بينه وبين ربه وسناك يحصل له التوب الحقيقي
الذى هو اول درجات الوصول وفتح بصافته
الوجوبية الذاتية لاخذ عن الله بدون واسطة

عقل ونفس وغيرهما من الوسايط العلوية والسفلية
كما هو شأن العقل الاول مع الحق وتميز الانسان
الحقيق المشار اليه عن العقل الاول في بعض مقامات
التوبة قبل الغناء الاخير والاستهلاك في الحق انه
يجمع بين الاخذ الا يتم عن الله بواسطة العقل الاول
وباقى العقول والنفس بموجب خاصية حكم
امكانه الباقى منه الذى سبقت الاشارة اليه
وخاصية حكم وجوب كل فرد من افراد العقول
والنفس وبين الاخذ عن الله بدون اصل حكم
وجوبه وحال التذلل مقام الانسانية الحقيقية
الالهية التى هي فوق الخلافة الكبرى وغيره بالمرتبة
العلوية وشجلى من حيث المناسبة المذكورة مما هو
منتقش في علم الحق ومترسم فيه بالنفسية المذكورة

ومتقد رطمو وتعيينه ويزون من ذلك الوجود
العلمي الى الوجود العيني بمقدار سعة مرآة حقيقة
واستعداده الكلي وحسب استقامة المرآة وصحة
المحاذاة والمساممة المعنوية للنقطة الاعتدالية
الالهية التي تتساوى نسبة الاطراف اليها ونسبتها
الى الاطراف فيدرك كل ما ذكرنا وغيره دون حجاب
وتعقل الماهيات بتعييناتها الازلية على نحو
الحق لها بالتعقل الازلي من حيث النسبة العلمية للشيء
الوحدانية الفعلية ليس بموجب مكاناتها النسبية
لاشراك جميعها في معنى الامكان ولا على تعيينها
في تعقل المحوسن بالعقول المقيدة فان لهذا النوع
من الادراكات تقابص شتى من جملتها انه ادراك
جزوي يقق جزويه في الفكرة ويعلم مقيد انفعالي

فلا يدرك الا ما يناسبها ولهذا عجزت العقول
المقيدة بالافكار الخاصة بتقيداتها وبناتجها
وعليه احكام كثرتها وامكانها عن ادراك الكليات
في مراتبها الاصلية فلا تقدر ان يدركها الا بعد
مشاهدة الجزويات واستمراع معنى جامع لها
هو الكلي عندها وهو عندما امر مفروض في
التعقل الذهني لا تحقق له في الخارج
فان الذي افاده الشهود المحقق حال المعرج
والانسلج عن احكام الكثرة والامكان وخلق
النفس عن خواص يدركها الجزوية كما ذكره سوان
ادراكها للحقايق الكلية يصيه سابقا على ادراك
الجزويات فيدرك الحقايق الكلية كالوجود
العام وغيره من الامور الكلية والعامه اولا

ثم يدرك جزويات كل حقيقة كلية ولوازمها
بطريق التبعية والضرورة على نحو تعيينها في حضرة الحق
مرجئ النسبة العلمية في ذوات العقول المجردة
والنفوس الكلية وهكذا هو علم الحق حقايق الاشياء
وبالموجودات فان تعلق علمه بالموجودات
التفصيلية مسبوق بتعلق علمه بالعقل الاول
الذي هو اصل الكل بالنسبة الى مادونه من العقول
والنفوس وغيرهما من الكليات النسبية ولوازمها
التفصيلية وهكذا هو علم العقل بما بعده في
المرتبة والداعي وان لوح من ذلك بطرف في
الرسالة المتقدمة لكنه لم يحرر ذكر ذلك تمامها
وذكرنا امر المعراج الروحاني وشارح صاحب
استيفاء بيان ذلك ثم ارجع وانقول

الشيخ الرئيس على ما ذكره التعليقات موافق
لمذهب المحققين فيما ذكرناه من ان معروض حقايق
الاشياء على ما هي عليه بطريق النظر الفكري متعدد
وحكم العقل المقيد بالفكر بان الكليات لا تعرف
الامر الجزويات وبعدها وان الكل ليس لها
صور معقولة اذلية معينة في علم الحق والعقول
المجردة بل هي امور مفروضة لا تحقق لها في نفسها
في العلم بل الامر واقع على نحو ما ادركه المحققون
بطريق الكشف والشهود ونص كلام الشيخ فيما ذكره
الداعي بلسان الموافقة سوانه قال ليس للانس
ان يدرك معقولة الاشياء من دون وساطة
محسوساتها وذلك لنقصان نفسه واحتياجه
في معروض الصور المعقولة الى توسط الصور المحسوسة

فاما الاول والعقول المفارقة لما كانت عاقلة
بذواتها لم يحتج في ادراك صور الاشياء المعقولة
الي صورها المحسوسة ولم تستفد من اجسامها بل
ادركت الصور المعقولة من اسبابها وعللها التي
لا تنبغي فكون معقولاتها منه لا يتغير ثم قال لكل
شخص جزوي معقول مطابق لمحموسه وهذا هو
منه موافق لما نقله الداعي وفهمه من فحوى كلامه
بان مراده من قوله الوقوف على حقايق الاشياء
ليس في قدر البشيرة الي آخر الفصل هو بيان تعذر
معرفة الحقايق من حيث صورها المعقولة المعينة
في علم الحق اذ لا وابداء وفي ذوات العقول المحروقة
لم يرد معروفة خواص الامزجة والطبائع وغير ذلك
تما اشار اليه المولى نفع الله به في ملك الاجوبة

بل انما اراد معرفة حقايقها الاصلية كما مر وذلك
ذكر في توير ذلك وتمثيله معرفة ذات الحق سبحانه
ومعرفة العقل والنفس والفلك وحقيقة الجسم الكلي من
حيث معقوليته ولم يمثل بما يفهم منه امر متعلق بالاجزاء
والطبائع والخواص وطعن الداعي ان الناسخ
الناقل لملك المساييل من عليقة ربها لم يكتب
ذلك الفصل تمامًا والى لم يكن مخفي على العلم
الشريف مراد الشيخ منه ^{على ان مراد}
قدس الله نفسه الزكية من ذلك التمثيل بالروح
الداعي بذكره ما اكده في موضع آخر وموقوفه
الانسان لا يعرف حقيقة شئ البتة لان مبداء
معرفة الاشياء هو الحسن ثم تميز عقله بين
المتشابهات والمساينات ويعرف بعض

لوازم الشئ وافعاله وتأثيراته وخواصه فيندرج
بذلك الى معرفة معرفة مجمله غير محققة وربما لم يعرف
من لوازمه الا البعض ولو قيل انه عرف اكثرها
الا انه ليس يلزم ان يعرف لوازمه كلها فلو كان
يعرف حقيقة الشئ وكان يجذر من معرفة حقيقة
الي معرفة لوازمه وخواصه لكان يجب ان يعرف
لوازمه وخواصه اجمع لكن معرفة بالعكس مما يجب ان
يكون عليه وما ذكره مما هو من وجه موافق لما يجب
المحققين ان قال العلم هو حصول صور المعلومات
في النفس وصور الموجودات وتسميته في
ذات البارئ اذ هي معلومات له وعلمه بها سبب
وجودها والمحققون من اسل الذوق يقولون ان
الحق علم نفسه نفسه وعلم العالم من عين علمه نفسه

واوجده على نحو ما علمه والاقضاء الابداعي نصيب
الى الحق على لئله انحاء اقضاء ذاتي لا يتوقف حكمه
على شرط اصلا واقضاء آخر طوع متوقف على
شرط واحد وذلك الشرط هو العقل الاول و
اقضاء ثالث ظهورا ثانيا متوقف على شرط
وليس هذا بمعنى ان ثمة اقضاءات ثلثة مختلفة
بل هو اقضاء واحد له ثلاث مراتب فالماضي
التي قلت انها عبارة عن صور العقائد المتعددة
الالهية المعينة في النسبة العلية وثالثها وها
تعد ومطلق الفيض الوجودي الابداعي بانها
خصوصياتها القاضية تميز كل منها عن الآخر
فيذكر الفيض الواحد الوجودي متنوع الظهور
متعدد العين تعدد انا بها تلك التعقيدات

الازلية العلمة وحكم العلم منسحب عليها وتعلق
بها وبلوازها على ما هي عليه فعقل العلم حال ^{الشهود}
المحقق من حيث نسبة واحدة فقط يفيد الشعور ^{بصورة}
علم الحق بنفسه بنفس باعتبار اتحاد العلم والعلما
والمعلوم وتعلق امتياز العلم عن الذات الانشائية
النسبية واستمراره على تلك التعقلات المفروضة
الانشائية بعضها عن بعض وتعلق تعلقه بذات
الحق عينه اعني عين النسبة العلمية ولو ازم ملك
النسبة بفيد مغروا اشتغال العلم على تعقلات
شئ هو المعبر عنها بالمعلومات المتعلقة ^{بنشأ}
من الفروض وبضايف الوجود والاعتبارات
وكونها كثرة نسبية تابعة لنسبة واحدة لسمى العلم
وقد اشار المولى نفع الله به الى طرف منه عند ذكر

الاعتبارات الاثني عشر ونتمه ذلك في مشرب
التحقيق ان ملك الاعتبارات اذا تعقلت من
حيث تاثير الحق من حيثها تعدد الاثار ^{لله}
وان كانت في الاصل اثر واحد سميت بهذا
الاعتبار التعددي احكام الوجوب وسمينا
مقوليته كل امر يوصف بالتاثير في مقابلة تلك
الاثار والمنسوبة الى الحق مع خواص الوسائط ^{احكام}
الامكان ومن شهد ما ذكر عرف سيرة الارشاد
وانضياؤه الى الحق من حيث النسبة العلمية
بذلك التعقلات الالهية الازلية مع نزاهة
الحق من حيث احديته عن الكثرة النسبية لاعتبار
والوجودية معا فلم يخلص الذات الاطلاق عن كل
وصف كما سبقت الاشارة اليه ولا حدية

الحق نفس البعيت فخطا لا اعتبارا لم يخطا
كلها ووجدانيته ثابتة بالاعتبار الثاني من
النسبية إليها التبعين الجامع للبعينات كلها من
حيثما تعقل مدأية الحق وواجبته وكونه موجدا
وقاضيا بالذات فالوحيد للوجود والتميز للعلم
من حيث الوجدانية لا من حيث الاحدية الفاضلة
باتحاد العلم والعالم والمعلوم والاطلاق للذات
وكل موجود ومن الموجودات ما عدا الحق
سبحانه فانه مشتمل بالذات على جملة من احكام الوجود
والامكان ولا بد وان تقع بين الطرفين
جهة الوجود وجهة الامكان مما زجات
مضوية وغلبة ومغلوبة بملك الغلبة والمغلوبة
يظهر التفاوت بين الموجودات في الشرف والخساسة

والشقاء والسعادة والجمل والعلم والبقا
والنقاء وغير ذلك من صفات النقص الكمال
نصف الكمال والقرب من جناب الحق لكل
من كانت احكام الوجود فيه اقوى واكثر واغلب
وصفات النقص والبعد ولو ازما حسا
فهو وجوه الامكان واحكامها وتنظيمها
على احكام الوجود ومحدد احكام الوجود هو
الحق بالنسبة المذكور ومحدد احكام النقص الكثرة
والامكان وضاعف وجوه الامكان شتى
من خواص امكانيات الوسائط الثابتة من الحق
وبينها وجوده عن الحق متوقف على جملة من الوسائط
تفاوت الشرف من هذا الوجه هو حسب قلة
الوسائط لعدم بغية الغيب الذاتي عن تقديره

الاصلي والرزول عن هذا الشرف لعكس ذلك ثم
برزخية وسطية اعتدالية جامعة بين الطرفين
مشتد بالذات على كليات احكام الوجوب
والامكان اشتمالا معتدلا فعليا من وجه انفعالي
من وجه آخر لا بغاير الطرفين الا بمعقولية جمعها
بينها وهي الحقيقة الانسانية الكمالية الالهية
كالآلة للطرفين فمن تعنت مرتبة بالعناية
والاستحقاق الذاتية والمناسبة الحقيقية في هذه
البرزخية المذكورة لم تميز في طرف الامكان بل
ما هيته نفس برزخية وكونه مرآة للطرفين في رسم
فيه من حيث الانطباع المعنوي المشار اليه
آخر المعراج الوجود الواحد متعدد المنوع الظهور
بالاسماء ومصور الاحوال والصفات يستشعر به

بن الطرفين المذكورين ساير النسب والاضافا
ظهورا واطهارا للتعدوات الاعتبارية والتعقلا
المتعينة في وحدانية الحق من حيث نسبة علم الاز
المصاف اليه الارتسام عند المحققين لكنني بالحو
ان الارتسام في ذات صاحب هذه البر
المذكورة سوارتسام مطابق لارتسام الاشياء
في نفس الحق من حيث نسبة علم الذات الى الاز
فان اصل الارتسام المطابق علومهم علوم
انفعاليته جزوية حادثة ناصئة الحاكاة
ان نفس من هذا شأنه تزكو وترقى وتصفو
وتجوهرو ويتسع فلكها وتتحد بالجناب الاعلى
وتشتغل بنور الحق كما قال صلى الله عليه وسلم
واشار اليه في دعائه بقوله واجعلني نورافصيه

نورا محضاً وينسج من الظلمات الامكانية وحكامها
المقيديّة والجزوّة فيصير مرآة لنفس الارتساء
الاذني الآلتي فالقدر الذي يعلمه من جناب الحق
والاشياء يعلمه على نحو ما يعلم الحق بعلم ذاتي
لاموسوب ولا مكتسب وهذا العلم فوق العلم
الذي الذي هو عند كثر اهل الذوق على
علوم الوهب واليه الاشارة بقوله تعالى
ولا يحيطون بشئ من علمه الا بما شاء فانه علم
احاطي فعلي اذا تعلق بشئ علمه من جميع جهته
خلاف علوم الناس فانها علوم حادثة نفعاً
تعلق بالاشياء من حيث بعض الخواص واللوازم
دون احاطة ولذلك كل من شعر بقصاذه نفى
ان يكون مثل هذا علماً تاماً محققاً كالشيخ

الرئيس على ما وقف الداعي عليه من كلامه وعرضه
على الراي المنية في هذا المسطور وفي الخدّة
المتقدمة وصاحب هذا المقام البه نوحى المد
كما ينقش في مرآة باعتبار واحد وجهها المنقش
بطرف امكان الموجودات بحسب تلك التعلقات
الاختبارات العلمية الازلية كذلك يعدم في
وحدته باعتبار واحد وجهه الذي يلي مقام الو
ولا يغاير وحدتها كل عدد ومعدود وانه
من هذا الوجه يتأتى له الاخذ عن الله بدون
واسطة اصلاً بل تحقق بما هو اعلى وافضل من
ذلك مما يتعذر ذكره من اذاع بفاوت جهات
الواصلين اليه هذا المقام وبقاوت خطوطهم
من الحق بموجب خواص استعداداتهم النعم المجبولة

ان مقتضى حكم الشئ والمحقق انه ما من موجود
من الموجودات الا وارتباطه بالحق من حيث
مؤمن وجهين جهة سلسلة التبع والوساطة
الى اولها العقل الاول وجهة طرف وجوبه
الذى على الحق وانه من حيث ذلك الوجه يصدق
على كل موجود انه واجب وان كان وجوبه
بغيره واما المحققين من الوجوب منها مخالف
من وجه لم يرد غيرهم من هذا الاطلاق والفرق
حكم وحق الحق الذاتية المبسطة على كل متصف
بالوجود والخاصية باستهلاك احكام كثرة
الاشياء والوسايط فيها والموضحة لحدية التصرف
والتصرف بمعنى ان كل ما سوى الحق مما يوصف
بالعلية انه موعده غير مؤثر فلا اثر لشيء في شيء

الا لله الواحد القهار لكن من هذا الوجه الخاص
الذى لا واسطة فيه بين كل شئ وبين الحق بالنية
الى اكثر الموجودات مستهلك الحكم والخاصية في
احكام الكثرة والامكان لغلبة احكام الكثرة
على حكم الوحدة واحكام الوجوب المشار اليها
قبل ثمة من شريف سعلق بهذا المقام للعقل
النظري في مجاله وسواء لما لم يجر عقلا ان
في الحق جتان مختلفتان لكونه واحدا من جملة
الوجوه وجب ان يكون الارتباط المعقل منه
بشجانه وبين الموجودات ثابتا من حيث الحق
من وجه واحد ولما كانت الكثرة من لوازم الممكنات
وصفاتها الذاتية واول صورة الكثرة واقلاها
الاشئينية وجب ان يكون ارتباط كل ممكن

بالحق من حيث الممكن من حيثين الجملة الواحدة
وجه امكانه والاخرى وجه وجوبه ووجب ان
يكون الغلبة من الوجه الذي يلي الاول للوحدة
واحكام الوجوب كما يجب ان يكون الغلبة
لكثرة من الوجه الآخر ^{ثم} وتبينت مراتب
الموجودات ودرجاتها بحسب الغلبة ^{المغلوبة}
المتعلقة الوقوع بين الطرفين كما مر بيانه
ومن اطلع على ما ذكرنا استشف على سر شريفه
من حملتها معرفة سبب موافقة العقل ^{النظري}
لنساج الكشف والشهود وسبب التوقف في ذلك
او الخالف فسبب الموافقة غلبه ما حاصله
من جناب وحدة الحق والطلاق واحكام وجوه
على احكام الكثرة التي اشملت عليها ذات المواقف

وما بنا عنه ادراك صاحب العقل النظري مما ذكره
المكاشف في شهوده فتوقف فيه او رده فذلك
راجع الى خواص تقييدات صاحب النظر ^{الفكرية}
وانحصاره تحت احكام ادراكاته الجزئية وتنسج
فان بليتها بخلاف حال المكاشف فانه خلص من
جبوس القيود وخواص فائده الموصوفة
بالناسي فادراك الاشياء بمطلق ذاتية تارة
وبرتبة تارة وبهما معا وعلى الوجه المنبئ عليه من قبل
ففي اعلى مراتب تجريد الاشياء التجريد الوجودي ^{الطلاق}
الاصلي وصاحب النظر وان ادرك بعض ما ادركه
المكاشف الخارج من الجبوس المذكور فانما يدرك
ذلك البعض في المراتب المقيده لملك الحقائق
فكون ادراكها بحسب نعتين ملك الحقائق

في مراتب غريبتها وما عرض لها من القيود في تلك المراتب
لم يدر كها في مراتب تحريدها الا تم الاهلي ووطنها الجففة
الذي منو الحفرة العلمية الآلية المشار اليها من قبل
وتقرير ما ذكرنا وستره سوان النفوس الجزوية
لما كان تعيينها بعد المزاج وحسبه على ما هو مذهب
المحققين من اسل الذوق والحكمة صار كان في المزاج
معنى صريح وصفه بالمرآتية بمعنى كان النفس انطبعت
فيه فيعتبر عن ذلك لا انطباع بالتعلق التدبري
وايضا فلما كان الموجب لاجتماع الابرار والمزاجية
آثار القوى العلوية وخواص الاتصالات الكوكبية
والتشكلات والحركات الفلكية وتوجهات نفوسها
وعقولها العلية وكان قبول الامر به لتلك القوى
والآثار قبولاً مفعولاً وثنا بحسب استعداداتها الالهية

كان المزاج كالمادة لتلك القوى والآثار اولاً ثم
استعد بما قبله وانطبع فيه منها ان يكون ما يقبل
نفس جزوية تعينت به وحسبه ولا شك بان
الامرجه الانسانية وان كانت واقعة في عرض
واحد فانها عظيمة التفاوت في القوب البعد
درجات الاعتدال ولذلك تفاوت النفوس في
النورية والجوهرية والشهف وغير ذلك من صفات
الكمال ولزم ايضاً ان لا تخلو النفوس في تعملاتها
وتصوراتها من خواص المزاج الذي هو سبب تعينها
وسببها لما يوجب الارتباط والتعلق التدبري وان
لم يكن النفس حاله في المزاج ولزم ايضاً ان يكون
لكل نفس من النفوس الالهية مناسبة تامع
العالم العلوي ونفوسها بموجب ما انعم في مزاجها

وما حصل لها من تلك القوى والآثار بحسب حكم القوت
الذي وقع فيه اجتماع الأجزاء المزاجية بحسب مبدأه
يعتبر النفس وتعلقها به ولا بد وان يكون قوى
الأفلاك وآثاره فيه أغلب من البواقي فيكون
نسبة تلك النفس مزاجها إلى ذلك الفلك نفسه
وعلقه اقوى وانتم من نسبتته إلى سواه مذا وان كان
محللاً لآثار جميعها واذا كان كذلك كان ادراك
نفس الإنسان لما تذكره من الحقائق بحسب المرتبة
المعينة له هناك اذ من حيث هي وفيها بحسبها
تذكر ما تذكر فالمتعينة مرتبة نفسه وسيما بعد
الترقي والمعراج الروحاني المذكور والانتها
إلى بعض مقامات الكمالات النسبية الذي هو
غايته من عرصات العقول والنفس وخصوصاً

المرتقى إلى مرتبة الكمالية التي فيها تقضي مشاركة
العقل الاول في الاخذ عن الله وقبول فيضه الا قد
بلا واسطه من الية غير ذلك مما يضيق عنه نطاق
العبارة ولا يبعين في تفعل مقيد بنظره الفكري
بافصاح ولا اشارة لا يكون ادراكه لحقايق الاشياء
ومعرفه بالحق كتفعل ذي النظر الفكري المنصبة
نفسه بالخواص الطبيعية والقوى الجزئية المزاجية
فانه انما يدرك ما يدرك بحسب الوصف العال
على نفسه حال الادراك فاين سوسم اذ ين يستجول
حقايق الاشياء ويتفعلون المعلومات في
مراتبها البسيطة العالية واين سولاً اجمع من
الكمل الذين يستجولون الحقايق في اعلى مراتب
تعييناتها على نحو عينها في علم الحق اذ لا يكما سبق

النبيه على ذلك في الفاوت المرتبى الذي ذكره
الداعي الثابت للنفوس الانسانية في العوالم العلوية
اخبر النبي صلى الله عليه وسلم انه اجمع معراجهم
علمه السلام في السماء الاولى الذي هو فلك
وان مقامه مناك واخبر ان عيسى في الثانية
ويوسف في الثالثة وادريس في الفلك الرابع
وطارون في الخامس وموسى في السادس
وابراهيم في السابع ولارب في ان النفوس
متجزة فما ذكره عليه السلام اشارة الى مراتب
نفوسهم بموجب المناسبة الثابتة بينهما ومن
النفوس السماوية والعقول العالية وتفاوت
درجاتهم عليهم السلام في الحفرة الالهية حسب قلة
الوسائط وكثرة محامر وساكنون الواصلون

ذوى المعارج الروحانية من الكمل ومن انبيهم
في المنزلة قاطبة متفقون على صحة ما ذكره النبي صلى
من شأن ما ذكره من الانبياء عليه وعليهم السلام
عن مشاهدة روحانية وكشف محقق متكرر حاصل
لكل منهم عدة مرات دون تعليل للنبي عليه السلام
وغره في ذلك ومثله فانه انما بعثهم على السلوك
وارتكاب المشاق طلب الخروج من ربوة التعليل
وعدم القناعة بتأج الافكار لما راوا عجزها
وعدم برآة ساحتها واكثر براسينها من شين
الشكوك والشبهات مما يؤيد ما ذكره اخبره
الله عليه وسلم في تفاوت درجات احده عن الله
العلوم حسب احوال التفاوت وترقياته في مراتب
العقول المفارقة بعد تجاوز المقامات العليكة

ونفوسها العلية فكان نخبه احيانا انه ياخذ عن
جبرئيل عليه السلام وان جبرئيل ياخذ عن ميكائيل
وميكائيل عن اسرافيل واسرافيل ياخذ عن الله وعنه
واحيانا كان ياخذ عن ميكائيل دون واسطة
جبرئيل واخبرانه كان يلقي اليه احيانا اسرافيل
فياخذ عنه دون واسطة جبرئيل وميكائيل عليهم
السلام واخبر احيانا عن الله دون واسطة اخذ
من الملائكة وليس وراء الله مرمى وقد شاركه الكمل
من ورشته في كل ذلك وقد راى ايم الداعي ففت
المشاركه معهم والامفاق في الشهادة والحكم لصحة
ذلك بفضل الله ومنه مع العلم بتوقف كل النظر
العكري في قبول ذلك في الحكم بصحة العلم ايضا
موجب ذلك التوقف في الانكار بمذاهب ان

المتوفين من في كل المستند لهم سوى الاستبعاد
والاستحسان النطري العادية فان هذه الاحكام
ومثلها بحسب العقول النظرية عن ادراك مثل هذا
وعن قبوله ولو امنعوا التاويل في البراهين التي
تقتضيه امثال هذا ما مورل عشر واعي الخلل الحفي
الواقع في بعض مقدمات ملك البراهين سيما البراهين
المدكوت في شان الصدور وترتيب العقول و
النفس والافلاك واحرام القاعدة في فلك
الثوابت وغير ذلك من اذهانهم عند الحكماء المحققين
معدورون من وجه فان للعقول حدا تقف
عند من حيث ما هي مقيدة بافكارها فعد حكمكم
باستحالة اشياء كثيرة هي عند اصحاب العقول المطلق
ساحها من القيود المدكوت من قبل ممكنة الوقوع

بل واجبه الوقوع لانه لاحد للعقول المطلقة توقف
عنده بل ترقى دائما فينتلقي من جهات العلية
والخطرات الالهية وعلى الجمل ما يفتح الله للناس من ^{رحمة}
فلا يمكن لها ان يمسك فلا يرسل له من بعده ومو
الحكيم وبعد ان قدمت الفصل الكلي المشتمل على
ذوق اسل التحقيق وتمييز مذاهبهم من مذاهب
غيرهم وبيان الالفاظ الموصلة للاستنباط مع
في الاعيان وغير ذلك فلندكر الالفاظ
الخاصة ببعض اجوبة المسائل كما سبق الوعد لك
ان شاء الله ^{الله} واما ما افاده بقوله نفع
به في حق الحق بانه لو كان له وجود وامنية
لكان مبدء الكل اثنين وكل اثنين محتاج
الى واحد هو مبدء الاثنين والمحتاج الى مبدء

لا يكون مبدء الكل الى آخره نظر فان لتقابل
ان نقول هذا انما كان يلزم ان لو ادعى التقابل
بالمعية ان الاثنينية منا حقيقة لا اعتبارية
فانه نقول ان الاثنينية عندي منا اعتبارية
نعم والواحدية ايضا كذلك لانها ليست صفة
مضافة الى ذات معلومة بل هي صفة للمعتبرين
في تعقل الواصف وبقي مثل يعين الاخر في نفسه
كثيقته في تعقل الواصف ام لا ^{فان}
من البين ان وصف الواصف الحق بانه واحد
وانه واجب الوجود او انه مبدء الكل ونحو ذلك
مسبق بنعني غير الحق من الاشياء في تعقل
المسمى والواصف فيهما الواصف المبدء اخرهما
ادركه وتعقله من الاشياء او لا تما لا يصلح عنده

ان يكون مبدءا للكل فاذا ميزه عن غيره في عقله
بفرض افراده اياه عن سواه يحصره بصف اليه
من الاسماء والصفات ما يرى وحكم عقله فيه
صفة كمال يلحق به او يجب ان يكون حاصلا
للمبدء لنفسه لا من سواه حتى يصح له ان يكون
مبدءا للكل ويسلب عنه ايضا امورا يرى انها
لا ينبغي له فانه متى فرض اتصافه بها لزم منه
من اجل انهما في مبلغ علم الحاكم باعتبار بعين
الحق في عقله وتعلق تلك الصفات بما يعلم
من كمالها ونقصها الثابتة لمن يضاف اليه
كون قارحة في مبداءيته وكماله ومذا انما كان
يصح ان لو كان حكم تلك الصفات من حيث
اضافتها الى المبدء عين حكمها من حيث اضافتها

اليه سواء فان اضافه كل صفة الى موصوف نامتي
قصد بها الاضافه الحقيقية بحسب ان يكون مسبوقه
بمعرفة حقيقة الصفة وحقيقة الموصوف حقيقة
الحكم من حيث الاضافه وحيث يتأتى اضافه تلك
الصفة الى ذلك الموصوف وبقوى ذلك الحكم بل
يختلف باختلاف المضاف اليه والحاكمين المختلفين
الادراك وكيفية الاضافه او لا يختلف
ويعتق كل هذا عسير جدا لا يلزم
في اضافه صفة الى موصوف بمعرفة حقيقة الصفة
وحقيقة الموصوف بل يكفي في ذلك معرفة الصفة
من حيث هذه الاضافه الخاصة التي قصدتها
الواصف ومنهذا الامر في الموصوف فانه يكفي
في ذلك معرفة من هذا الوجه ومنه الاضافه

لا معروفة حقيقة ^{فمن الجائز} الثبت
للموصوف من جهة هذه الاضافة ^{نفس} امر او امور
عنه ايضا امور اخروكون من مقتضى ذاته
باعتبار آخر قبول ضد هذا الوصف باضافة
غير هذه الاضافة وحكم سوى هذا الحكم من حكم
آخر فلا جائز لو اوصف ان ثبت له امر اما على
الاطلاق ولا ان يسلب عنه شيئا ايضا كذلك
بل كل في ذلك من وجه مخصوص وباعتبار معين تابع
لا دراك الوصف والحاكم واذا اوضح هذا علم
ان مرجع السلب والاثبات من المثبت والسلب
راجع الى بعين من الحق في تعقله لا الى الحق نفسه
لعدم مطابقة بعين الحق عند التعقل بعينه سبحانه
في تعقله نفسه من حيث علمه ^و وكذلك الامر في

واضافتها اليه سبحانه او سلبها عنه اذ لو جاز
ذلك اعنى المطابقة بين البعيتين اعنى بعين الحق
في تعقل غيره له وبعينه سبحانه في تعقله نفسه لزم منه
معروفه كنه حقيقة ذات الحق وانه محال واذا استحال
معروف الحقيقة فيقال اطلاق اسم الماهية على الحق فهو
من حيث اعتبار كونه محمولا فان لبعينه في نفسه
الاطلاق على كل بعين يحصل في تعقل احد كانه
من كان فان جميع تلك البعينات تعبدات له
في تعقلاتها لانها بحسب ما تعقلنا وبعين لنا منه
لا اننا نعلم ان له هية وراى وجوده بل حقيقة ولا
ما نعلم منه ومن الوجود المضاف اليه او المضاف
الى سواء ويزيل هذا احتياج معنى الالهيته لا عبادة
الى واحد سو غيره ولا يقال ايضاح ان الماهية لا ^{حود}

ولا معدومه ولا صفه ولا موصوفه بل كل في ذلك
راجع الى الاعتبارات واختلاف التعينات
الحاصلة في العقليات هذا وقد سبقت الاشياء
الى الاطلاق الذاتية وذوق المحققين في ذلك
قبل هذا في الفصل الكلي المذكور متى استحضرت
مناك وضم اليه المذكور الآن وضح المقصود من ذلك
كله في هذه المسئلة **واما ما اشار اليه ابقاء الله**
من قول المعتمدين في معرفة الحقيقة وفي خلوات المهيتة
عن الوجود في العقل والعينى فذلك لا اعتبار له
عند المحققين فانهم متى ذكروا الاتفاق فاما عنون
اتفاق الحكماء معهم لانهم يوافقون الحكماء فيما سفل
العقل النظري باذراكه في طوره ثم يتميزون عنهم
بمذاركه والطلاقات اخرى خارجة عن طوره

الفكر واحكامه التقيدية كما سبقت الاشارة اليه
على اختلاف طبقاتهم فان المحققين
لا يوافقونهم الا في الباطن وفي مسائل لينة واما ما
ذكره ابقاء الله في الاسم المطلق على كل حقيقة
مشتركة وانما تختلف بكونها في شئ اقوى او اقدم
او اشد او اولي فكل ذلك عند المحققين الى الطور
بعد واقع في الحقيقة الطاهرة اى حقيقة كانت
من علم ووجود وغيرهما مقابل مستعد لظهور الحقيقة
من حيث هو اتم منه من حيث ظهوره فمقابل آخر
وبمع ان الحقيقة واحدة في الكل والمفاصلة و
التفاوت واقع بين ظهوراتها بحسب المنظر
المقتضى بعين تلك الحقيقة من حيث هو عيناً وظهوراً
مخالفاً لعيته في آخر فلا تعدد في الحقيقة من حيث

منه ولا تجزيه ولا تبعض. ^{انما} انما ^{هو} هو
ليس لقائل ان يقول لو كان الضوء العلم تقنيا
زوال العشي ^{كل} كل ضوء وعلم كذا فك فصح لو لم يقصد
الحكم بالاختلاف في الحقيقة فان الضوء من كونه
ضوء حقيقة واحدة لكنه قد يكون من مقتضى حقيقة
ازالة العشي ^{بشرط} بشرط معين خاص به وظهوره في امر ما
على وجه ما لا انه يؤثر بهذا الاثر حيث ظهر ^{انما} انما
اشار اليه حفظه الله في معرفة النفس من ان
معرفة بالذات والاسند لال بما ذكر في الاساس
ان المشار اليه بقول القائل انما ليس غير النفس
ففيه لطم لان الصعوبة ليست في معرفة ان
ثم امر وراى البدن بدبره ^{الذي} الذي المسمى نفسا بل
تعيينه جدا هو معرفة حقيقة ذلك الامر المدبر

ولا سبيل في ان معرفة كنهه ليس بديهيا ايضا
فان الانسان من حيث طاميره وباطنه وقواه
وصفاته منكته ونسبه وجوده متحصلة من امور مختلفة
تجمعها احديته كثره ومكثا كل جملة فانها متحصلة
من افراد وتجمعها واحدة تلك الجملة فالافراد كالوحد
لكل الجملة فالاضافات والاشارات قد يكون
من بعض الافراد الى البعض وسيتما من حيث انما
الامور التي تستمل عليها ذاته كالوجه او كناية
التي عرض لها الوجود او كمعنى انسانية او حيوانية
او صورية الطبيعية العنصرية وقد يكون الاساس
والاضافة من البعض الى الجملة من حيث احديتها
فما تحقق ان مدف الاشارة في ما و مرجعها
في قول القائل نفسي و بدني و روعي وغير ذلك

سواء الى امر مفارق يسمى نفساً بل انما يعرف من
هذا ان ثم مضاف اليه ممتاز عن المضاف فيعرف
المضاف اليه من كونه مضافاً اليه فحسب واما انه
يعرف من هذا كنه المضاف اليه واما هيتة فغير مسلم
هذا وان كان المحققون متفقين على وجود نفس
مفارقة باقية غير البدن لكن الكلام في اثباتها
بطريق البرهان مل هو متيسر ام لا ^{نقول}
العلم بالوجود والنفس والعلم ونحو ذلك من الامور
التي كثر البحث فيها بانها شئ ما غير بانها ما
على التعيين والتحقيق سى آخر والظاهر الجلي انما
معرفه كون كل منها شيئاً ما وانها ليست اموراً
عدمية وليست الصعوبة في معرفتها بهذا الاعتبار
كأمر وانما الصعب معرفتها بالاعتبار الثاني

وهو معرفه مقابلتها المعرفه التامة المحققه التي
لا ريب فيها فاما البرهان او مضافاً متقاً
مقول من يقول ان العلم بوجودي او بالوجود
او بنفسي او بالعلم بديني وانه لغاية الوضوح تتعدى
تعريفه واما ما البرهان عليه ليس بقول شئ
فان الواضح البديهي انما هي معرفه الاوّل
باعتبار الاوّل ولا كلام فيها فان من عنده ادنى
عقل لا يباين في ذلك لارتباب ولكن الصعب
انما هو المعرفة الثانية بالاعتبار الآخر المذكور
انما اعني معرفه كل مذكرنا من حيث حقيقته
المتبهر بذاتها عن غير ما ولا شك في صعوبتها
ولهذا كثر اضطراب الناس فيها واختلفت آراؤهم
واشتدت حيرتهم فلو كان معرفه حقيقة العلم

والوجود والنفس ونحو ذلك كما زعم القائلون بحسنة
لما وقعت حيرة ولا حصل نزاع لان اليد هي لما
نزاع فيه وهذا ليس كذلك فليس يديها وانما
قرن الله به في بقاها الافلاك وثمان الفلك المحدث
الذي به تعيين الزمان فصحيح لكن في حق الفلك
الاظم والكلام في الافلاك السبعة هل هي ثابتة
لكونها في الفياذ كما اخبرت عن ذلك طائفة
من الحكماء والانبيا والكل قاطبة ام لا واما ما
رسمه في ثمان بقية الافلاك انها خالية عن
طبائع الغنميات لانها لو كانت على طبائعها
لكانت امكنتها وحركاتها قسرية والقسم لا يدوم
وبالتقطع عما يلزم المحال المذكور في
فان المحال المذكور انما يلزم في ثمان الفلك

الاول ولا خلاف بين المحققين من اهل الادوية
ومن المحققين المشتهرين انه دائم البقاء وكذلك
الفلك الموكب فانها عند من ليسا من الطبيعة
العنصرية في شئ بخلاف الافلاك السبعة ويلزم
ان حركاتها قسرية وانها لا تدوم فوجب الترفع
بالههنا وايضا فعديقال انه لم يستحل دوام الحركة
القسرية اذ كان القاسم دايما الوجود وفي المقسور
قابلية الاثر منه فانه لا موجب للنسابة على هذا
التقدير لان المشهود من نسابة الحركة القسرية
انما موجب نسابة قوة القاسمة فمتى فرض عدم
نسابة قوته مع قابلية المقسور لم يتعذر الدوام
وكيف لا ومن المعلوم ان في الفلك الاظم قوة
قاسمة سارية احكم في بقية الافلاك من طبيعته

والا فلاك عندهم ابدية فاشترى هذا النفس من الله
ابدي وقبول المقسور له قبول ابدى والسلام
الزمان لا يحيط الا بما يحيط به الفلاك
فثبت هذا موقوف على بيان ان الزمان
عبارة عن الحركة العلكية او متعين بها وغيرهما
على العلم الشريف ما ذكره وافى ذلك من البحث
المختلف وقد اختلفت جماعة من محضلي علوم الحكمه
افلاطون في ان الزمان عبارة عن حقيقة معقولة
سابقه المراتبه على الافلاك فلا بد من اقامتها
على توقف بعين الزمان ووجوده على الحركة العلكية
ولهذا البحث ايضا مدخل فيما اشار اليه في امر
الافلاك وبقائها الدائم **واما قول** اتقاء الله
بناء على تقدم من البحث فلو كان للنفس نشأت

اخر من هذه الافلاك لكان ذلك تناسخا
في فان السناخ الذي ابطال انما هو
في هذا العالم وبشرط حصول مثل هذه النشأة
العنصرية فاما كون النفس مدبر للصورة
اخرى وفي عالم آخر خارج عن عالم الكون والفساد
فلا برهان عليه ومن ادعى استحالة لزومه اقامة
برهان آخر على ذلك **القول** ايضا حفظ الله ان
لم يكن تلك الصور التي تدبرها النفس بعد المصا
بسبب الافلاك لم يكن لها اسكمان لا برهان عليه
سيما والاكثرون من المتشككين والعقلاء على انه
لا اسكمان بعد الموت من حيث الاعمال الصفا
والعلوم الكلية سوى تفصيل ما تقدم تحصيله في
منه النشأة ونحن لا ندعي ان تدبير النفس للصورة

سواء طلب الاستكمال بقصد معين بل ذلك يحصل
بالذات دون عمل وأما ما أشار إليه بقائه الله
في تعذر تدبير النفس الصور المتعددة في الوقت
لتوقف ذلك على الشعور فالحكم يدعي أن الشعور ^{صل}
لها ولا يلبث أن يتدبر ما محصور في الصور ^{والأبد}
الغضبية حتى يجب أن يكون على هذا الوجه وأما
ذكره حفظه الله في معرض قولنا أن النفس قد ترقى
إلى أن تصير كلية من أن ذلك محال فموجبه ^{مفهوم}
أن المراد منه الاتحاد المقضي بتصية الذاتين ذاتاً
واحداً ونحن لم نرد به ذلك ولا أنها من كونها
جزئية تتحد بالنفس الكلية فيستنكر على المحقق ما ذكره
من أنه مفروق عنه أجزاء العالم وإنما نفي بذلك أنها
ترقى من جزويتها وتسلخ من أوصافها التقيد

العارضه التي لا جملها سميت جزئية فيعود إلى كليتها
الأصلية فيصدق عليها من لا أوصاف ثانياً كما
يصدق عليها أولاً بالاتصال الحاصل وزوال
العارض حينئذ لا يكون أجزاء العالم مفروقة
عنها ^{عند} نفع الله به في ارتقاء النفس
الكاملة وحصول مشاهد المبدأ الأول فالحاصل
لها في ذواتها الجزئية ^{لأن} ذواتها
للجزئية من حيث جزويتها مح أن يشاهد المبدأ
الأول وهذا متفق عليه عند مثل الغشود من
أرباب هذا الشأن أنهم لا يشاهدون كلياً
ما حتى يصيروا كذلك ثم زدوا دون ترقياً
باتصالهم بالكلمات على الوجه المذكور في امر
المعراج طبقه بعد طبقه مستفد من كل اتصال

استعداداً أو جودياً ونوراً وبصرةً مكذا حتى
يتناول العقل الأول فيستفيدون من الاتصال
به ما يستعدون بذلك لمشاهدة المبدأ كما هو
شان العقل الأول على ما مر ^{في} ~~في~~ حفظ الله
ان الانسلاخ واجب لكن لا يباراد النفس كما
لم يكن الارتباط يبارادتها بل اذا فسد المراح ^{الانسلاخ}
عنه فنيط ^ط فانه لا يلزم من انه اذا كان الارتباط
اولاً لا يبارادة ان يكون كل انسلاخ بغیر ارادة
فانا قد رأينا غير واحد من أهل الله قادرين على
الانسلاخ متى شاء، وكذلك رأينا غير واحد
منهم قصد الموت واخبر باخيان له ومات حسن
دون مرض ولا فساد مزاج بل اخبرني شيخ الامام
الاحملي رضي الله عنه مشيراً الى حاله بان ثم من يكون

مدبراً لاجزاء بدنه قبل اجتماعها بعلم وشعور وكل
لكلية نفسية اذ من يكون نفسه جزئية يستحيل عليه
لان النفوس الجزئية لا تتعین الا بعد المزاج
وحسبه فلا وجود لها قبل ذلك حتى يتأتى لها
تدبر الاجزاء البدنية بعلم وشعور فدلّت هذه
الامور الواقعة ان الحكم باستحالة ذلك لا يتم قائماً
البرهان عليه اذ لو كان كذلك لما وقع في الوجود
ما حكم البرهان الصحيح باستحالة وقوعه فظهر من هذا
ان الموجب لمثل هذا الحكم الاستبعاد والغاوي
ونحوه ^{يبيح} ~~والتأني~~ حفظ الله في امر اللذة والآ
ونسبتهما الى الحق بمعنى الملازمة فعيه ^{يضاً}
لان الملازمة انما تكون بين شيئين ملائم كليهما
الآخر من حيث ^{الاول} ~~الاول~~ من جميع الوجوه

فادراكه سبحانه لذاته عيس ذاته فيلام ما ذوالالهي
فكيف يقال انه لا يكون لذاته طليم اشد طليمه من
نفس حقيقتهما مع الاعتراف بان لا تعدد هناك اصلاً
في الفيض فلقائل ان يقول فانه اذا
كان الفيض الصادر من الحق امر موجوداً فلهذا
اما ان يكون ممكناً او واجباً فان كان ممكناً فهو
موقوف على فيض آخر وتسلسل وان كان واجباً
لزم منه محال لان ذلك يفضي بان يكون واجب
الوجود على رضا للممكنات وليس امراً آخر غير الواجب
والممكن كما مر بيانه والعدم المحض لا يتقلب وجوداً
فانه يلزم منه قلب الحقائق وان لم يح و ايضا لعدم
لا يكون محلاً للتاثير فلهذا وقبول الابدان من الموجد فكيف
الامر ثم اتى وكان من شرط الادب المتصفا

على فوايد مولانا نفع الله به لكن ربما اوهم ان
الموجب لذلك اممال ما فذكر الداعي هذه الاما
جبا في استدامة المفاوضه المولويه والاشتراف
من فوايده وما سكت عنه ولم يذكر عليه شيئا ^{فاحد}
امر من اما لان البحث فيه يحتاج الى فضل بسيط ^{نفع}
الي التطويل والابرار اما لاستشاف الداعي
الى كمال التجرير المولوي وتويزه وجوب التوقف
عند ذلك لحصول الراي الذي لا يستقي احتياجا
الى مزيد بيان والله سبحانه يزيل نور ارشاده ظلم
الشكوك الدوامس ويبقي ركننا بلجا اليه
ويعول في كشف كل معضله عليه السلام
معاد عليه ورحمة الله حسنا
ونعم الوكيل

بسم الله الرحمن الرحيم وثقتي
الحمد لله حدثنا كرين والصلوة على محمد وآله الطاهرين
محرم هذه الاسطر افضل خلق الله
في عصره سلطان الحكماء نصيب الله والدين محمد بن
محمد الطوسي قدس الله نفسه وروح ربه سنان
مولانا قاضي القضاة ملك العلماء قدس المجمعين
فخر الله والدين قاضي خراسان حين استغفرت
خدمته وذلك في شهر سنة ست وسبعين ست
عن قول الحكماء في كيفية صدور الموجودات عن مبدأ
الاول بان قال ان كان سبب صدور الكثرة
عن العلة الواحدة الاولى كثره في ذات المعلول
كالوجوب والامكان والتعقل على ما قيل فمن
حاش تلك الكثرة ان صدرت عن العلة كثره في ذات

المعلول الاول فلاح اما ان صدرت معا او على
ترتيب فان صدرت معا لم يكن سبب صدور الكثرة
عن العلة الاولى كثره في ذات المعلول وان حصل على
ترتيب لم يكن المعلول الاول معلولا وان لم يصد
عن العلة فمن الجائز ان يحصل كثره من غير استناد
العلة الاولى وكلها محتملة فوجه النقص عن هذه المعاني
وسألتني ايضا عن ما بينهم في علمه تو بالخرنيات
فان اقول بل المصنفين فيها مخلوق والاشكالات
الواردة على كل قول منها مسكته وما شاع العوام
عنهم فيها واشهر من الجمهور من ابيهم المتعلق بهما ليس
بما يرضيه باوى انظار المتدين فضلا عن عوام
التحقيق في غوامض المسائل فان كان العوائق كثره
سواء في انقياد الاشارة وان كانت العوائق كثره

والشواغل مر اكه والخاص منقسم والدمج موزع والركن
غير مساعد والحال غير ملائم فخرت ما اقتضاه الوقت
وحصره راحا ان اعود واكتب في آوان النورغ
وكر اوافنا بما طلبه شرعا كافيا بما قصده مستغنيا
بالله وحده مفصل العقل ملهم الصواب ~~اللا~~
فلتقدم له مقدمة نهي ان كل كثره مفقده الى الواحد
بل الى الاحاد التي تتم عنها ملك الكثره فاذا نسي
محتاج الى مبداء اولي مبادي وكل محتاج الى المبدأ
لا يصلح لان يكون اول المبادي فاذا ن المبدأ
الاول لا يمكن ان يكون لا واحدا والوحد بالحقيقة
الذي يصلح ان يكون مبداء اول لا يمكن ان يكون
مستلما على كثره في ماهيته ولا ان يكون معه كثره
خارجة عن ماهيته معتبره في مبدائه واذا كان شئ

ب هذه الصفة فلا يمكن ان يعارضه صفات لا اعتبارا
ولا اعتبارات ولا سلوب فان جمع ذلك مما
كثرة لا محالة ~~الوحد~~
بالصفة المذكورة لا يمكن ان يصدر عنه الا واحد
بلا اعتبار غير ذاته لانه اذا صدر عنه شيان كان
اعتبارا صدر بهما عنه مغايرين او حثيثان ~~صدد~~
بهما عنه مختلفين فيكون اعتبارا ان او حثيثان وقد
فرضنا نفيها بنفس ~~الوحد~~
لا يصدر عن الواحد باعتبارا لا واحدا ما اذا
كثرت الاعتبارات او الحثيثات وان كانت
ذاتية او سلبية مكن صدور الكثره عن الواحد
الاعتبارات او الحثيثات ~~الوحد~~
وجد ثوبا دسما اشغل بفسله وان وجد غمر دسما

اشتغل بصفه فيصوره سبباً الفعل عدمه سبباً
لفعل غير الفعل الاول ^{اي} النار الواحد يعمل
تسودا في الخطب وتبيض في الفخ وتسخن في الماء ^{كخفيا}
في الطين وكل ذلك لا خلافاً لا خلافاً للمواد ^{اراد}
بناسبت ثم اراد بلببت باباً ولباب غلقاً ولفلق
مادة وصانعاً الى غير ذلك وانما اشتغل بالحدوث
بعد شئ لا تضيف خيلات مرتبه الى قصده الاول
وبالحمله به بدلك امثله كثره فاذا ظهر ذلك
واقر ^ب اذا صدر عن المبدأ الاول الواحد ^{او}
في المرتبه الاولى من مراتب الصدور امكن ان يكثر
الاعتبارات في الثانيه مثلاً حدث لكل واحد
من المبدأ الصادر افاضاً ولبه الآخر سبباً معقل
من كل واحد منهما بالقياس الى الآخر وسلب ^{الآخر}

و سبباً معقل سبباً في كل واحد منهما غير ان يدخل في
معقوليته الآخر وحدث لهما اشراك في الوجود ^{اي}
الكون في الاعيان وامتياز بينهما و سبباً مرزاً ^{علي}
المشرك في الصادر وبقيد المشرك بعد انضمام سبب
اليه من المبدأ ولا شك في ان هذه الامور ^{تفعل}
مسكته لازمه بعد صدور الصادر الاول عن المبدأ
الاول وتلك الكثره وان لم يكن يصلح لان يكون
مبادئ امور وجوديه في الاعيان لكنها صالحه لان
تصدر عن المبدأ الاول بانضمام كل واحد منها اليه
لوجود آخر وبهذا الوجه يمكن ان يصدر عن المبدأ
الاول كثره ^{اي} ذلك باراد مثال آخر فليكن
المبدأ الاول الصادر الاول ب ومن اوسط
ب ج ومن ب بالنظر الى ا د ومن ب وحده

ومذه ملثه اشياء في المرتبة الثالثة من مراتب الصدق
 ثم المصدر من المعاني من الزمان ومن اده معاج
 ومن اب معاط ومن اب ومعاني ومن اب
 معاك ومن اب ج ومعالي ومن اب ج معا
 ثم ومن اب د معالي ومن اب ج د معاني
 ومن ب ج د معاني ومن ب ج د معاني ومن
 ب د معاني ومن ج د معاني ومن ج
 وحده ث ومن د وحده خ ومن ه وحده ذ
 ح د معاني ومن ح د معاني ومن د معاني
 ومن ح د معاني ومن د معاني ومن د معاني
 من مراتب الموجودات المرتبة الثانية منها
 المرتبة الثالثة منها ج د ه المرتبة الرابعة و
 ط ي ك ل م ك ص ه ح ف ص ه ق ر ش ه

ت يشيخ وضمنا في الجمع ما يمكن ان يحصل في
 المرتبة الرابعة من الموجودات اربعة عشر
 واذا جاورت هذه المراتب صارت الصا
 في مرتبة واحدة اكثر من ان يحصى وقد ظه من ذلك
 امكان صدور اساسا لا يحصى كلها معا في مرتبة
 واحدة من المبدأ الاول من غير تقدم المعنى
 والمسؤول من الحكما انهم قالوا في العقل الاول
 الصادر عن المبدأ الاول اربع جهات وجود
 من الاول وامكان من ذاته وعقل الاول وعقل
 لذاته فصار بوجوده وامكانه مبدأ لفلك صو
 ونبيولي وبعقله الاول مبدأ لعقل ثان وعقله
 لذاته مبدأ لنفس نفس لك الفلك وانما اوردوا ذلك
 على طريق التمثيل المحوسر لا على سبيل القطع

والمحقق وقد يلوح من ذلك المستنبط ما
ان وجوده هو الذي في هذه الاربعه حصل ^{المبدأ}
الاول وحده وهو بمنزله في مثالنا واما امكان
فقد حصل من نسبة ما هيته التي هي باهية
عن الاول ثم عن غيره اليه وجوده وهي اعني الهية
هي التي حصل في المرتبة الثالثة بمنزله واما
الامكان فبمنزله واما تعقله للمبدأ الاول
فحصل منه بالنظر اليه المبدأ وهو بمنزله واما تعقله
لذاته فانما يتحقق بافاضة المبدأ الاول عليه ذلك
التعقل فهو بمنزله وقد بينا ان الاعتبار
العقلية والسلوب يصلح لان يصير المبدأ الاول
بانضمامها اليه مبدأ الموجودات كثيرة والحق الذي
يقضيها اصولهم ان جميع الموجودات صادرة عن

المبدأ الاول وانما تصدر عنه باعتبارات هي امور
معقولة او صاها كانت او صافات او سلوبا
ومصدر الوجود ومبدا الكون وهو لا غير
وانما وصف القادرية من حيث تعقله بالقياس
الي مقدوراته وبالعالمية من حيث تعقله بالقياس
الي معلوماته وبالمدية من حيث تعقله ^{المختصة} عنانية
لطرف الخاص بالوجود من طرفي الامكان دون
الطرف الآخر وكذلك القول في سائر صفاته
فهي تكونه امورا عقلية متاخرة عن الكثرة ^{متأخرة} تكون
عن صدور الكثرة واصناف الواجب بالانفصال
الممكنة لا سلم في واجبه فذا ما فهم من فهمهم في
كيفية صدور الكثرة عن المبدأ الاول الواحد الواجب
لذاته توو قدس واما قولهم في العلم بالحزب

فانه اولاً ان الامر في هذا الباب حقيق
حقيقة العلم وذلك تشمل على اطلاق مع مخالفه
للمتقدمين منهم وقد عرضت بشئ منه في شرح الاشياء
في باب حقيق علمه ثم بغية فلفرض عنه منها والتشغل
بالمسألة ونقول العلم بالخرائيات اعني الشخصيات الزمانية
والمكانية قد يكون على وجه كلي عقلي وقد يكون على
وجه جزئي حسي او خيالي والاول على طريق الاطلاق
بجمع الزمان من الازل الى الابد ما فيه من اجزاء
الموضوعية وجميع الترتيبات المقارنة لزمان
زمان وجميع النسب الواقعة بينهما في التقدم والتأخر
ومعادير تقدم كل واحد على كل واحد مما يكون
وتأخره مما يكون قبله على ما هو عليه في الوجود للجمع
الامكنة ايسارية في الجهات وما يحوسر الملك الممكنة

من الممكنة وجميع اوصافها بنسبة البعض الى البعض
في جهة من جهات كالفوق والحت والقدام والهم
واليسار وما سكب منها وعلى كيفية الاشارات
الحسية من كل واحد الى كل واحد غيره ومقادير الامتداد
بينها على ما هو عليه بالوجود والامكان لان ذلك
اذا عقل في جميع هذه الاوصاف غير مفيد بانها
العلم بالوجود ثم الزمانية والمكانية التي في عالمنا
منها يعني ان ذلك التعقل هو تعقل كلييات
طبيعية وانما بصيرة جزئية باقية انما تفيد بانها
صوت من العالم وكلية عقليه باقية انما تفيد بانها
مطابقة لصور عوالم غير هذا العالم هي امثال
هذا العالم وعلمه تو من حيث صدورها عنه هكذا
تخصيصها باسمه ما ففصله جزئيه بهذا الاعتبار والامكان

والعلم بالجزئيات على الوجه الجزئي
الحسي أو الخيالي فقد يكون كعلم احدا وهو في
بعضه بغيره من حيث كون ذلك الغرض في زمان
بعضه قبل ذلك الزمان او بعده ففي العلم مقدار
ما بينهما من المدة وذلك امتداد زمان بين
من ومنه من كانه اشارة منه الى ذلك الآخر
اشارة خالية مع العلم بان احدهما يكون ضيقا
او سقبلا غير العالم بذلك العلم من حيث كونه
في احد ذلك الزمانين وكعلم احدا وهو في مكان
بعضه بغيره من حيث كونه في مكان آخر واقع
في جهة معينة للمكان الاول على وجه يصح منه
الاشارة الحسية الى ذلك الآخر والاشارة
هي امتداد وضعي عن ذي وضع الى ذي وضع كما

منه في جهة معينة وعلمه تعالى يتعلق بالموجود الزمان
والمكانيه على هذا الوجه لا امتناع كون ذاته له
هي علمه الازمنه والا لمكنه كذا في زمان او مكان
بعضهما وكما لا يصح ان يوصف بانه ذاتي او شام
او لا متضمن لكونه غير ذي آله جسمانه فكذلك لا يصح ان
يوصف بانه عالم بالجزئيات على وجه جزئي فان
ذلك يقتضي كون العالم بها واقعا في زمان او مكان
بعضهما حتى يصلح منه ان يشهد الى غيره مما هو في زمان
ومكان غير زمانه ومكانه ويكون اشارة امتداد
منه اليه خاليا وحسيا وان يفسر على من يريد
ان نفهم ذلك تصور موجود لا في زمان او مكان
فلنعلم الحكم بان الواحد نصف الاثنين من حيث
امتناع اختصاصه بمكان او زمان معينين فانه

لا يجوز ان يقال ان الواحد نصف الاثنين في هذه
السنة او في هذه البلدة ولا في غيرهما من الاماكن
والاكنه ويسايل ان مثل هذا الحكم الذي يحسب
اليه شئ يصور هذا العلم في نفس الامر لا يمكن ان
يخص به زمان او مكان معينين فكيف يجوز ان يخص بهما
وكيف يخص مبدع الازمنة والامكنه بزمان او مكان
بما متاخران عنه في الوجود مراتب كثره واوله
اخصاصه بالازمنة والامكنه المعينتين فكيف تصور
منه الى زمان او مكان معينين واذا عرف ذلك
من طريق العقل وصدق به طن الى وسمه يوم
ذلك فعليه ان لا يتدح في الحكم العقلي بسبب امتناع
الوهم عن قبول حكم ليس من شأنه ان يحكم به ولو رد ذلك
مثلا وان كان بعيدا عنه وهو ان يوضح سجلا

مكتوبا يشمل كتابته على سطور فيها كلمات مبالغه
من حروف فالعالم بجميع ما في السجل من السطور
والكلمات والحروف دفعه يكون عالما بما فيه
على وجه كلي والناظر فيه الذي ينقل بطرح من سطر
الى سطر بل من كلمه الى كلمه ومن حرف الى حرف
بحث يكون بعض السطور والكلمات والحروف
مما مر عليه وبعضها مما سيمر عليه من بعد يكون عالما
بما فيه على وجه جزئي شتمل على ما خرج الى الفعل
ما بالقول بعد فلست امل فيه ولحكم بما يقتضيه العقل
اليسح دون الوهم والخيال ان شاء الله تعالى
فهذا ما فهمت من قولهم علم المبدأ الاول بالخرى
مكون على وجه كلي لا على وجه جزئي زمانى ود
ما اردت ايراده في جواب سوالى مولانا فخر الدين

فان طابق مراده فهو المطلوب وان توقف
في شئ من ذلك الموضع لا وضح ما عندي فيه ^{بشيء}
تحتاج وسوولي الوفيق وملههم الصواب من المبدأ
والية المآب والحمد لله وعلى الآله اولا واخرا
والصلاة على رسول السلام

تسليما كثيرا

والله اعلم

م

مكتوب كنية الشيخ صدر الدين الروي
إلى المولى المعظم نصية الدين محمد بن الحسن الطوسي
قدس الله روحهما ونور صدرهما الحق
ما زال سمعي يبعث من طيف كركم يزري على المروض ^{رض} العجا
حتى ملكيت حبي قلبي ولا عجب

فرب سباع إلى قلب من لا وزن
كوش ليل إلى ويايام باستماع ماثر ومعالى مجلس
خواج معظم صدر اعظم مالک ارمه الفضائل
افتتارا لا واخر والا وایل ملک حکماء العصر
الدر نصية الحق والدين اطال الله فمنا نصية تقا
وادام في درج المعالي ارتقاء ولا زالت سحرة
الشرف بعن الله مكملة ومالي حمده مقننا لانلاج
كل قضية ممشة مسففة عالي ما دهرت ودعا

ان مع صدق و صفا و مشرع و لارسانیده می آید
و تشوق و تقویش بحائب و حساب نمایان
بیشتر است لیکن چون احکام مقادیر از تن جنین
بعضی مانع آمدن روحی که گوی فی طهر الغیب طوف
است و از شوائب خلق و ربا مخلص و منظر اختصاص
کرده شد و الله ولی الاجابة و احسان برای
غیب نامه آن جناب معظم نوشتند نهیست که
طلب مواصلت و ماسبق قواعد مودت ما اهل
سنتی معهود و مالوف بوده است لایسما که چون
حق سبحانه بعضی بندگان خود را بر انداخت
مخصوص گردانیده باشد و بر اهل روزگار در دنیا
و انواع علوم و فنایان حان داده و صفات
جلیل و محصور نفس شریف را تخلیه بخشده که صفتی

از ان موجب انجذاب و طلب بود و تواند بود و کشف
بالمجموع بل کشف بالذات الجامع لسلک الصفات
داعی مخلص منی بدین مقدمات خوانان فتح باب مواصلت
بان جناب کشته چون النفا من حيث الصورة و الحیا
مده تعذری داشت طلب مواصلت بطریق
مکاتبت که انرا احد القائن نام نهاده اند متعین
بود و خواست که از قواید شریف ترین صور
رقیبات نقوش این مفایحه خالی بود و از نتائج
افکار و ذات شریفی نصیب نمانده مزارع
بش ازین بمدتی مدید در بیان نتائج افکار و غیر
وضوح و حقیقه که حاصل اهل استنبصار است
ساخته بود و مسند جناب مشکلات مسایل در
و درج کرده و بصورت مفاد و مضامین افاضل

دوستان و محبت آورده بخدمت فرستاد و در
این مکاتبه تا از مقام افادت حسن معاشرت
در راه تحقیق آنچه درون مبارک با ازان باب
ساخته گشته باشد و صحت و فساد آن برهان
واضح شده بکرم اعلام فرماید چه این انواع افضل
مثمر ثواب عاجل و ثواب آجل خواهد بود و الله خیرین
پوشته جناب عالی مقصود از باب حاجات
و مصدر اجناس فضایل و انواع خیرات باطن
و السلام معاد علیه و رحمه الله
جواب مولانا استاد الدین
افضل العلماء و الحكماء، نصیه الحق و الدین الطویح
اتانی کتابت اراه مثاله بغه کتاب الله من سائر
اتی من امام نور الله قلبه و صهره فوعالدی سر محجب

خطاب عالی مولانا امام معظم مادی الامم و کما
الظلم صدر المله و الدین مجد الاسلام و السیلم
لسان الحقیقه برهان الطریقه قدوة الساکین
الواحدین و مقتدی الواصلین المحققین ملک الحکماء
و العلماء فی الارضین ترجمان الرحمان افضل اکمل
جهان ادام الله طله و حسن و بده و طله خادم و عا
و ناشر ثمار ید صادق و مستفید عاشق محمد
رسید بوسید و بر سر چشم نهاد شعده
از نامه تو ملک جهان یافت دلم
و از لفظ تو عمر جاودان یافت دلم
دل مرده بدم جو نامه بر خواند بشد
از هر چه فی هزار جان یافت دلم
بر چند در ما بعد صیت فضایل و آوازه مناقب آن

بی مثال استماع کرده بود و مشاهده خیال بسیار
و مطالعه شمایل آن و جوهری نظیر مشاق شده و
به موصول خدمت او نیازمند گشته و روزگار در پل
آن مامول مساعدت مبدول نمی گرد و سمت بدان
می گاشت که کمالات راه اسفادت کشاده گردان
و در اسلت بآن حضرت بزرگوار تو سل جوید ناکا
نخت خفته بندار گشت و مطلوب حقیقی روی نمود
بار او خطاب جان افزا مفاضة و لکث این
بجاره مشتاق را مشرف گردانید چون در فضایل
بر همه کان مقدمست و الفضل للمقدم گفته اند
درین معنی هم مقدم فرمود و این فرید محروم را در
منت و شاکر نعمت گردانید و جان شسته شوق
بزلال نبوع الخیرات زو خدای تعالی طلبیل بر بندگان

خود گسترده دارا و ان بر تو تحلی در میان محل
تابنده و پابند حق الحق از ان جناب بزرگوار
و دو کتاب نفیس رسانیدند که هر یک در باب خوش
نظمی بود یکی کتاب حاصل نایج افکار که مضمون
سویله جذب بود از مغطیات اسوله و اشارت بر
مرد مسفید رفته که از رضا عفو رجاء خود بران
مسایل کلمه نویسد و بموقع عرض فرستند چند
از ضعیف خود را در محل آن نمی دانست که زیر
بکرمان فرستند و خرابا بحراما انقیاد و اشارت
واجب بود این بر طریق استعجال در خاطر آمدنوشت
و خدمت فرستاد و چشم انتظار بر راه دارد که
در رد و قبول آن بوقت چه حکم رود و دیگر رساله
در مع البال بود و مشمل بر شرح سوانح غنی که در وقت

سلوک روی نموده و ذکر و ارادات ذوقی که
مرحال از احوال متحد و شده و از ادبها پس دعا
و مناجات و اسعادت ائمه و استدعائات
و نموده مرید سفید چون از آن محض بایان
مغترف شد و از آن نوال بی مثال محیطی گشت
دانست که غرض ارشاد مردان و محرض مستدیان
بوده تا بر مجددات احوال باطن و آشف شوند و در
اشیاء سلوک از ترغیبات و ترهیبات و وسوس
و موابضت خیر باشند نه غرور را محال دهند
نه یاس را محل نشیند و نموده است باین عبارت
و انما هذه تعیبه مصدر و تخف سکور اجتناب
العبادک و انش فضلک فی رضیک و بلاک
و اسلی نفسی بما اقامت طلبک للخلاص مما انا فيه

۱۸
مرید سفید مریدانه خدا و ست گستاخی بی
کند و می گوید در حک علی من ان مشغل المناجات
والدعا فان کل من کان فی منزلة المرتبة کان
قبلته فی صولته می نفی و الله باحقیقه هو
و انما بعد الله و بدعوة توباً الیه ذاته و فعل کل
ذلک وسیله الی نيل مراده و هو بعد اسر الهوی
معکف علی طلب الراحة و دفع الاذی تارة
یعره الخوف و تارة سلبه الرجا فی بعض اوقاته
من الجن ملج الی الصبر و فی بعضها یستبد بالسر
ثم ان ارتقی من هذه المنزلة الیه درجه الرضا و السلام
اسرحة من جمیع ذلک فلم یحتج الی حد مطلوب
او دفع مهرب عنه فلا یبقی له دعا او لا یطلب شیئاً
ولا مناجاة او لا یغیب عنه ما مناجیه بل یطرب الیه

جميع المخلوقات بعين الرضا ونجد من نفسه جميع المحبت
الارضاء وذلك باب الله الاعظم مع ان ملك
الرتبة ايضا قاصرة من مراتب الواصلين الي ادنى
حد من حدود الكمال فان الرضا يدعى له وجوداً
مقابلاً لوجود المرضى عنه ولا مجال للصرف تعالى الله
عن ان يكون له شرك او معه تصرف فان ارتفع
سدة الدرجات وصل الي مقام الغناء المحض
ومحق الاثر سو منزل أهل الوجد المطلق للتأويل
الوجيد كما نه طلب وحده قسرية ولا الاتحاد ان
كان بالطبع لا بالقسرة لكن مفرح منه راحة كثره
الى الرضا والتليم من ان يكون له وجود حتى يمكن
اتصافه بالكمال او يكون له ذات حتى يصير مغتواً
بنعوت الجلال ومناك ينقطع السلوك والساكن

١٠٩
ونعدم الوصول والوصول فان الى الله المستنى والله
الرجعي وخادم الدعاء ييقن بان المولى دام ظله
لا يجد في نفي الغناء بالدرجات المذكورة بل
اربعى له درجة لا درج فوفها كنهه ما دام في قيد
هذا العالم بحسب الصوت بحري امثال سدة الغناء
والبيانات على لسانه ونقص منه على متابعه
من غير قصد منه الى شئ وتتبع ذلك ارشاداً ونظراً
واكمال الناقصين فهذا ما عندي في هذا الموضوع
وراه اعلى واجل من ان يحيط به ناقص شلى او تقدر
على اتصافه من يكون في مرتبة وسلام به خذاريك
ادب است اين كلمات محذمت عرض كردن
اما جون خاطر وقت بود در حال مطالعة اين كتاب
شرف و رساله لطيف كه حقيقت به هدايت

طالبان و اکمال ناقصان عظیم المصل و البیست
آنرا از خدمت پوشیدن و جہی نداشت کے
ان شاء اللہ برک ادب معلوم و معاتب نکرد
و اطناب از حد گذشت و زحمت بسیار شد انطا
و رود مخاطبات و اعلام از سوانح و ارادات
خصوصاً از تقدیر این کلمات متوون با نعام سخندام
در خدمات خواهد رفت ایرد بهیانه و

تعالیٰ ان کمال را مقتضی

اکمال چنین ناقصان

و اراد همیشه

بحق حقه

م

